الدور الإيراني في تشكيل منظمة التعاون الاقتصادي "ايكو" ١٩٩٢-١٩٩٦

م. د. وجدان كارون فريح
جامعة البصرة – مركز دراسات البصرة والخليج العربي
wijdan.karoon@uobasrah.edu.iq

تاريخ الاستلام: ٢٠٢٥/١٢/٢٩
تاريخ القبول: ٢٠٢٦/٢/٢

الملخص

تُعد المبادرة الإيرانية بتبني منظمة التعاون الاقتصادي احدى توجهات السياسة الإيرانية منذ عام ١٩٨٩ لتعزيز المجالات الاقتصادية، لاسيما ان البلاد واجهت ظروف داخلية صعبة نتيجة الحرب العراقية–الإيرانية (١٩٨٠–١٩٨٨)، وما تلاها من تغيير في الاوضاع الدولية. ومع انهيار الاتحاد السوفيتي السابق عام ١٩٩١ وجدت الحكومة الإيرانية نفسها في وضع اقليمي يستدعي استغلاله لصالحها، إذ ان ظهور جمهوريات حديثة الاستقلال في شمال وشرق البلاد فرصةً ليس بالإمكان تعويضها، ساعدها في ذلك موقعها الاستراتيجي المنفرد. فحاولت ابراز موقعها السياسي والجيبولوتيكي، ودعمت المنظمة والدول الاعضاء الجدد بإشكال شتى، وكانت إيران تعتقد انها بذلك اسست بناء اقتصادي إقليمي قوي، من أهم اهدافه التكامل الاقتصادي، والتكتل السياسي.

الكلمات المفتاحية: الجمهورية الإسلامية الإيرانية، هاشمي رفسنجاني، ايكو، منظمة التعاون الاقتصادي، جمهوريات آسيا الوسطى .

The Iranian Role in Forming the Economic Cooperation Organization (ECO) 1992-1996

Lecturer Dr. Wijdan Karoon Freeh
University of Basra - Center of Basrah and Arab Gulf Studies

Abstract

One of Iran's policies since 1989 has been to embrace the Economic Cooperation Organization to strengthen economic fields, especially as it faced difficult internal circumstances as a result of the Iraq-Iran war (1980-1988), and because of the change in international situations after that war. With the collapse of the former Soviet Union in 1991, the Iranian government found itself in a regional position that qualified it to exploit it to its advantage; the emergence of newly independent republics in northern and eastern Iran is considered an irreplaceable opportunity, its unique strategic location helped it in this. It tried to highlight its geopolitical position, and supported the organization and its new member states in many ways. Iran believed that it had thus established a strong regional economic structure, the most important goals of which were economic integration and political bloc.

Keywords: Islamic Republic of Iran, Hashemi Rafsanjani, ECO, Economic Cooperation Organization, Central Asian Republics.

المقدمة

تعد منظمة التعاون الاقتصادي منذ تشكيلها الجديد عام ١٩٩٢، واحدة من المنظمات الاقتصادية التي لها صدى اقليمي ودولي واسع، واستطاعت خلال مدة قصيرة من مساعدة الجمهوريات المستقلة حديثاً، وتلبية حاجاتها الضرورية بعد خروجها من الاتحاد السوفيتي السابق منهكة اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً وثقافياً، فوجد الاعضاء المؤسسون للمنظمة ضالتهم المنشودة في الجمهوريات الحديثة لتوسعة المنظمة، فضلاً عن ظروف افغانستان التي لا تقل سوءاً عن جمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز.

ترجع اهمية الدراسة الى المرحلة الجديدة التي عاشتها الجمهورية الإسلامية الإيرانية منذ عام ١٩٨٩، التي عرفت بمرحلة اعادة البناء، كما ان بداية التسعينيات من القرن العشرين كانت مرحلة تغيير لجمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز، وافغانستان سياسياً واقليمياً. فضلاً عن اهمية منظمة التعاون الاقتصادي التي كانت بداية لإعادة طريق الحرير، كما انها لم تلاقِ الاهتمام المناسب لها من خلال الدراسات الاكاديمية.

أما هدف الدراسة فانه محاولة لبيان حقيقة الدور الإيراني التاريخي السياسي في تشكيل منظمة التعاون الاقتصادي خلال المدة ١٩٩٢-١٩٩٦، والاستفادة من السياسات التي اتبعتها الجمهورية الإسلامية الإيرانية لإنجاح او افشال دورها في تشكيل منظمة التعاون الاقتصادي.

حددت الدراسة نطاقها الزمني بالمدة سالفة الذكر، فعام ١٩٩٢ كان تاريخ انضمام جمهوريات جديدة لعضوية منظمة التعاون الاقتصادي وتوسيعها، وعام ١٩٩٦ التوقيع على معاهدة ازمير الجديدة لإعادة هيكلية المنظمة التي بدأت بعد عام ١٩٩٦ في شكل جديد، وتتخذ الدراسة من الدول الاعضاء للمنظمة نطاقاً مكانياً لها، بالتركيز على دور الجمهورية الإسلامية الإيرانية.

تحاول الدراسة الاجابة عن الاشكالية البحثية للموضوع المتمثلة بالأسئلة الآتية: هل كان لإيران دور في تشكيل منظمة التعاون الاقتصادي؟ وما هي الاهداف والغايات التي وجهت إيران الى مبادراتها تجاه المنظمة؟ وهل استطاعت الوصول الى اهدافها؟ وما هو رأي الدول الاعضاء الجدد في التوجهات الإيرانية الجديدة؟ وهل للدور الإيراني انعكاسات مستقبلية على المنظمة والجوار الاقليمي؟.

وفي ضوء ذلك قسمت الدراسة الى مقدمة ومحاور ست، بين المحور الأول تشكيل منظمة التعاون الاقتصادي، وناقش المحور الثاني القمة الأولى لمنظمة التعاون الاقتصادي "قمة طهران" ١٩٩٢، وبحث المحور الثالث في اهمية منظمة التعاون الاقتصادي لإيران، وتطرق المحور الرابع الى مشاركات إيران في اجتماعات منظمة التعاون الاقتصادي، وتناول المحور الخامس اهم منجزات منظمة التعاون الاقتصادي، وسلط المحور السادس الضوء على معاهدة إزمير الجديدة وتقييم لمنظمة التعاون الاقتصادي ١٩٩٢-١٩٩٦، فضلاً عن الملاحق التوضيحية وقائمتي الهوامش والمصادر.

وعلى الرغم من تنوع المصادر التي اعتمدتها الدراسة، من كتب ودراسات وبحوث عربية واجنبية وإيرانية، وموسوعات ومواقع الكترونية اسندت الدراسة بمعلومات قيمة، فإنها عانت من قلة الدراسات الاكاديمية العلمية في هذا المجال لاسيما العربية، فكانت احد اسباب اختيار موضوع الدراسة، فجاء التركيز على الصحف الإيرانية التي وضحت الكثير من الملابسات بشكل مفصل واعطت التاريخ الحقيقي للحوادث التاريخية، فضلاً عن الموقع الرسمي لمنظمة التعاون الاقتصادي الذي امد الدراسة بمعلومات غاية في الأهمية لاسيما الوثائق.

أولاً: تشكيل منظمة التعاون الاقتصادي

أسست باكستان وإيران وتركيا عام ١٩٦٤ منظمة التعاون الإقليمي للتنمية (*Regional Cooperation Organization*)، وكان الغرض من تأسيسها تعزيز التعاون الاقليمي الذي يهدف الى تهيئة الظروف للنمو الاجتماعي والاقتصادي[١]، اما هدفها الخفي فكان خلق حاجز ضد تأثير الشيوعية في المنطقة[٢]، ووقع الاعضاء الثلاثة على معاهدة ازمير –الميثاق الاساس– في تركيا في ١٢ اذار ١٩٧٧[٣]. لكن غياب رؤية مؤسسية واستراتيجية للتعاون طويل الأمد، وسيادة المصالح السياسية والأمنية للأعضاء على أهداف التعاون الاقتصادي، والنطاق الطموح والواسع للتعاون المحدد، ادى الى فشل المنظمة، فضلاً عن اندلاع الثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩ التي عُدت من عوامل الفشل وعدم النجاح[٤]، ما ادى الى حل المنظمة في العام نفسه حينما انهت الثورة الإسلامية التعاون بين مؤسسيها، وحل العداء محل الصداقة في علاقات إيران الثنائية مع تركيا وباكستان المجاورتين[٥].

اقترحت إيران احياء المنظمة بشكل جديد، وقد استجابتا تركيا وباكستان للمقترح الإيراني بشكل ايجابي[٦]، فأنشأت الدول الثلاث عام ١٩٨٥ منظمة التعاون الاقتصادي، محل المنظمة السابقة، وجعلت مقرها الدائم في طهران[٧]، اذ استعادتها إيران لحاجتها إلى الخروج من العزلة السياسية التي سببتها الحرب العراقية–الإيرانية (١٩٨٠–١٩٨٨)، ولإنشاء منتدى للتعبير عن وجهات نظرها الإقليمية، ورغبة الدولتين الآخرتين في ملء فراغ التعاون الإقليمي السابق، لإحياء التجمع الدستوري الديمقراطي في المنطقة[٨]، فضلاً عن الدليل على التغيير في العلاقات بينهما، ولتنمية الدول الثلاث الاقتصادية بهدف تشجيع التعاون الاقليمي، وكان للمنظمة الجديدة الاهداف والغايات نفسها لسابقتها؛ التجمع الدستوري الديمقراطي، والتأكيد على تعزيز التعاون الاقتصادي والفني والثقافي بين اعضائها[٩].

ظلت المنظمة خلال المدة ١٩٨٥–١٩٩٢ ليست بذات فاعلية[١٠]، ولم تنمُ عضويتها نظراً لعدم وجود اعضاء جدد تربطهم علاقات جيدة مع الاعضاء المؤسسين[١١]، لكن التغيرات التي طرأت على البيئة الدولية، والظروف التي تشكلت نظراً لانهيار الاتحاد السوفيتي التي ادت الى استقلال جمهوريات آسيا الوسطى (قيرغيزستان، أوزبكستان، طاجيكستان، تركمانستان، وكازاخستان) والقوقاز (جورجيا، أرمينيا،

وأذربيجان)، اعطت الفرصة للدول المؤسسة للمنظمة على توسيعها[١٢]. ثم إسقاط الحكومة الأفغانية الموالية لموسكو عام ١٩٩٢[١٣]، فكانت تلك العوامل بمثابة الأساس لنمو المنظمة. اذ مكنت تلك التطورات منظمة التعاون الاقتصادي من التوسع في مناطق معينة لها روابط تاريخية وثقافية ولغوية ودينية وسياسية واقتصادية طبيعية مع أعضائها المؤسسين، كما إن الدول المستقلة حديثاً، رأت ميزة واضحة في التعاون مع الدول المؤسسة للتعامل مع مشاكلها الاقتصادية والاجتماعية المختلفة، في محاولة منهم للانفتاح على العالم الخارجي وكتعبير عن اهتمامها باستعادة علاقاتها التاريخية مع إيران وباكستان وتركيا، الامر الذي ادى الى سعي تلك الجمهوريات للحصول على عضوية منظمة التعاون الاقتصادي بتقديم طلبات للحصول على العضوية[١٤].

وبمبادرة إيرانية لانضمام الدول المستقلة حديثاً[١٥]، قدمت أذربيجان وتركمانستان طلبهما الى مجلس الوزراء الثاني[١٦] لمنظمة التعاون الاقتصادي المنعقد في انقرة يومي ٥-٦ شباط ١٩٩٢، للحصول على العضوية، كما رفعت طاجيكستان طلبها الى اعلى سلطة لاتخاذ القرار[١٧]، فضلاً عن أوزبكستان، وقرر مجلس الوزراء قبول الدول الثلاث – تركمانستان، أذربيجان، وأوزبكستان- في المنظمة، وبمساعدة الأمين العام لمنظمة التعاون الاقتصادي علي رضا سالاري (١٩٨٨-١٩٩٢) وخبراء قانونيين وضعت نصوص الاتفاقيات التي ستوقع مع الأعضاء الجدد وفقاً للمادة السادسة والثلاثين من معاهدة أزمير[١٨]. وبانهيار النظام الموالي للاتحاد السوفييتي في كابول عام ١٩٩٢، أصبحت أفغانستان عضواً في المنظمة الموسعة التي استطاعت توسيع نسيج شراكتها التعاونية بالترحيب بجمهوريتي افغانستان واذربيجان، فضلاً عن جمهوريات آسيا الوسطى كأعضاء[١٩].

ثانياً: القمة الأولى لمنظمة التعاون الاقتصادي "قمة طهران"

كان انعقاد القمة الأولى استثنائياً، اذ انه امر غير متوقع في الهيكل الطبيعي للمنظمة، لان من له حق اتخاذ القرار هو مجلس الوزراء، ونظراً لأهمية الوضع الراهن اتفقت الدول الثلاث على عقد قمة في طهران[٢٠].

فاستأنفت المنظمة نشاطها من جديد[٢١]، بدعوة إيرانية، وعقدت اجتماع القمة الأول في طهران يوم ١٦ شباط ١٩٩٢، وحضر الاجتماع رؤساء كلا من: إيران، تركيا، تركمانستان واذربيجان –الدولة الأولى التي طلبت الانضمام الى المنظمة–، ورئيسي وزراء باكستان واذربيجان، ونائب رئيس قيرغيزستان، والنائب الأول لرئيس وزراء كازاخستان، فضلاً عن وفود رفيعة المستوى من طاجيكستان ورئيس برلمان أوزبكستان، واشتركت جمهوريات طاجيكستان وكازاخستان وقيرغيزستان بصفة مراقب[٢٢].

ومن الجدير بالذكر، ان الجمهوريات المشاركة في القمة ابدت حماسها للانضمام الى منظمة التعاون الاقتصادي، لحاجتها الماسة للمساعدة الاقتصادية، والاستعانة بالخبرات الواسعة للمنظمة، لاسيما من إيران التي كان بإمكانها تقديم مساعداتها وخبراتها وتجاربها في المجالات المختلفة؛ السياسية والتجارية والصحية والتعليمية والثقافية، وتوقيع معاهدات صداقة وتعاون بذلك، كما أملت الجمهوريات المستقلة حديثاً من إيران المساعدة في حل مشاكلها في انهاء الصراعات في منطقتي آسيا الوسطى والقوقاز، لاسيما ان إيران تحركت بشكل سريع من اجل انضمام تلك الدول الى المنظمة[٢٣].

وهو الامر الذي صرح به الرئيس الإيراني هاشمي رفسنجاني(١٩٨٩-١٩٩٧)[٢٤] للصحفيين، اذ اعلن ان الدول المستقلة حديثاً تتوقع المساعدة منا، جيرانها، ومن الدول الإسلامية، لحل مشاكلها، وان سرعة تحركنا لعضويتها في المنظمة اظهرت اننا مهتمون بعدم تركها بمفردها والاهتمام اكثر بمشاكلها. كما اشار الرئيس الإيراني الى ان مجموعة اعضاء منظمة التعاون الاقتصادي، ودول حوض بحر قزوين، بإمكانها ان تشكل وحدة اقتصادية وسياسية قوية في المنطقة، ويمكنها القيام بدور في العالم، ويعد اجتماع منظمة التعاون الاقتصادي في طهران نقطة الانطلاق "لجهودنا"[٢٥].

ويتضح من التحرك السريع لإيران، اهتمامها بعدم خروج الجمهوريات المستقلة حديثاً سياسياً واقتصادياً من سيطرتها، اذ يبدو ان الحكومة الإيرانية كانت تأمل بالسيطرة والزعامة الاقليمية.

ان سعي الاعضاء الجدد للانضمام الى منظمة التعاون الاقتصادي كان أولاً للحد من اعتمادهم على روسيا، وثانياً استخدام المنظمة للاستفادة من آلية تسهيل التحول من اقتصاد الدولة المركزي الى الاقتصاد الحر، وثالثاً عاملاً لتطوير هويتهم الدولية المستقلة[٢٦].

مجلة دراسات تاريخية
Journal of Historical Studies

اعلن الامين العام للمنظمة علي رضا سالاري ان اجتماع القمة في طهران غير مسبوق تاريخياً واقليمياً، لاتخاذه قرارات مهمة وحاسمة بشأن المنطقة، وان مشاركة جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق المستقلة حديثاً، فانه حدث سياسي واقتصادي للغاية، فمن الناحية الاقتصادية ستكون مساعدة جيدة لتلك الجمهوريات المنشغلة في اعادة هيكلة اقتصادها، لتتمكن بسرعة من ربط نفسها اقتصادياً مع الدول الاخرى، لاسيما ان الدول الاعضاء الاوائل في المنظمة اعلنوا عن استعدادهم لمساعدة تلك الجمهوريات، كما انها فرصة جيدة للدول المؤسسة لإحداث تحول في اقتصادها والمنطقة من خلال توسيع السوق الاقليمية. اما من الناحية السياسية فرأى علي رضا سالاري انها خطوة تظهر ان جمهوريات آسيا الوسطى اتخذت قرارها اخيراً، مع الاخذ في الاعتبار الجوانب المشتركة العديدة الموجودة في المجالات الثقافية، والتاريخية والعرقية والدينية بين الاعضاء جميعهم[٢٧].

ويبدو ان أمين منظمة التعاون الاقتصادي ومن خلفه حكومته، قد حسم توجه تلك الجمهوريات السياسي لصالح الجمهورية الإسلامية الإيرانية، صاحبة الدور الريادي في منظمة التعاون الاقتصادي.

قال الرئيس الإيراني هاشمي رفسنجاني في مطلع كلمته ان الجمهورية الإسلامية الإيرانية تفتخر بان القمة الأولى لمنظمة التعاون الاقتصادي عُقدت في طهران، التي تعد جغرافياً حلقة الوصل بينها، وان المنظمة مثال واضح على الارادة القائمة في هذه المنطقة الحساسة، ورحب بانضمام الاعضاء الجدد الى اسرة منظمة التعاون الاقتصادي[٢٨].

ومما يجدر ذكره ان القمة الأولى للمنظمة تضمنت اجتماعات هامشية لتعميق العلاقات الإيرانية والاعضاء الجدد، واتخذتها الحكومة الإيرانية فرصة مناسبة لتوثيق العلاقات لاسيما الدبلوماسية، وفي السياق نفسه، فان وفود جمهوريات آسيا الوسطى وأذربيجان طالبت صراحة من الرئيس الإيراني مساعدة دولهم للانتقال بشكل سليم الى حياة الاستقلال والديمقراطية[٢٩].

اعلن رؤساء الدول المؤسسين في اليوم الثاني لقمة طهران قبول اذربيجان وتركمانستان وأوزبكستان وطاجيكستان وقيرغيزستان كأعضاء جدد في المنظمة، اما كازاخستان فأنها طلبت البقاء بصفة مراقب، كما كررت افغانستان طلبها الانضمام الى المنظمة وبين موفدها ان الموقع المركزي لأفغانستان سيساعد على تعزيز اهداف هذه المجموعة[٣٠]. ووقعت الدول الأعضاء في اليوم ذاته على عدد من معاهدات واتفاقيات التعاون في مجالات مختلفة، كان من ضمنها بروتوكول التعريفات التفضيلية، من اجل تحرير التجارة بين الدول الأعضاء، وتخفيض التعريفة الجمركية بنسبة ١٠٪[٣١]، والاتفاق على مواصلة الجهود لإلغاء الحواجز الجمركية وغير الجمركية جميعها، وتوقع المجتمعون إنشاء بنية تحتية حديثة وفعالة، ليس للتواصل بين الدول الأعضاء في المنظمة فحسب، بل توفر لهم كذلك إمكانية الوصول إلى مناطق أخرى من العالم[٣٢]. وبتلك الطريقة، ستتمكن المنظمة من التواصل مع العالم الخارجي، فضلاً عن انشاء علاقات اقتصادية وتجارية اقوى بين الدول الاعضاء وفي الوقت نفسه مع العالم الخارجي بشكل متناغم ومن اجل المنفعة المتبادلة[٣٣].

أنهت القمة الأولى لمنظمة التعاون الاقتصادي اعمالها يوم ١٧ شباط ١٩٩٢، وفي ختام اجتماعاتهم اصدر الدول الاعضاء "بيان طهران" الذي اكدوا فيه على ان السلام والامن في المنطقة ضروريان للتنمية الاقتصادية[٣٤]، كما شدد الاعضاء فيه على أهمية تطوير التعاون في المجالات المختلفة: الطاقة، والاتصالات، والنقل، والصناعة، والزراعة[٣٥].

وعلى هامش قمة منظمة التعاون الاقتصادي، وباقتراح إيراني، اجتمعت خمس دول ساحلية على بحر قزوين في طهران يوم ١٧ شباط ١٩٩٢ برئاسة الرئيس الإيراني هاشمي رفسنجاني وحضور رئيسي تركمانستان واذربيجان، ونائب رئيس وزراء كازاخستان، وسفير روسيا في إيران، لبحث ومناقشة ضرورة زيادة التعاون بين هذه الدول، ولتحديد الوضع القانوني لبحر قزوين أكبر مياه داخلية في العالم، وتحديد سبل استغلال الثروات الموجودة فيه، واقترحت إيران في الاجتماع تأسيس هيئة دولية متعددة الأطراف تسمى منظمة الدول المطلة على بحر قزوين، وعدت الاجتماع القمة الأولى للمنظمة المقترحة، التي لاقت قبولاً وترحيباً من الدول اخرى، كما وقع الحاضرون على وثيقة بشأن تشكيل منظمة التعاون لدول بحر قزوين[٣٦]، وعلى الرغم من ذلك، فان المحاولة الإيرانية عام ١٩٩٢ وما تبعتها من مبادرات في الاعوام اللاحقة بائت بالفشل ولم تتشكل تلك المنظمة المقترحة[٣٧].

عرضت طهران بعد شهر من انعقاد قمة منظمة التعاون الاقتصادي مبلغ ٥٠ مليون دولار على تركمانستان لتمكينها من شراء المواد الغذائية الإيرانية، كما وعدت بالمساعدة في بناء خط أنابيب غاز لنقل الغاز التركمانستاني عبر إيران الى تركيا وأوروبا الغربية، لكن فكرة بناء خط الأنابيب، بتكلفة ثلاثة مليارات دولار، أزعجت واشنطن التي حاولت تخريبه، وأثبتت قوتها الاقتصادية فعاليتها حينما أُعلن عن تعليق الخطة نظراً لعدم رغبة المصرفيين الدوليين في تمويل مشروع يشمل إيران، الذي قد يؤدي، لأسباب سياسية، الى قطع إمدادات الطاقة عن تركيا وأوروبا[٣٨]، لاسيما ان الولايات المتحدة الامريكية كانت تعارض نمو منظمة إقليمية تقوم إيران فيها بدور محوري[٣٩].

يتضح مما تقدم أهمية انعقاد القمة الأولى للمنظمة في طهران، اذ عدت البداية الحقيقية لمنظمة التعاون الاقتصادي، وكانت الاساس لعدد من المعاهدات واتفاقيات التعاون، واستطاعت إيران من خلالها اظهار دورها الاقليمي على المستويين السياسي والاقتصادي، كما اعادت لإيران دورها التاريخي كجسر وصل، الامر الذي يعني النجاح الإيراني كمرحلة أولى للوصول الى الاهداف المرجوة.

ثالثاً: اهمية منظمة التعاون الاقتصادي لإيران

أدت العديد من القضايا الى جعل التنمية الاقتصادية هي الخطاب السائد على السياسة الخارجية الإيرانية خلال المرحلة الممتدة بين الاعوام ١٩٨٩-١٩٩٧ التي عُرفت في التاريخ الإيراني بمرحلة التنمية الاقتصادية أو-اعادة البناء- ؛ اذ كانت نهاية الحرب العراقية-الإيرانية، ووفاة آية الله العظمى الامام الخميني (١٩٧٩-١٩٨٩)[٤٠]، وتعديل الدستور عام ١٩٨٩، وانتخاب آية الله هاشمي رفسنجاني لرئاسة الجمهورية، والاضطراب الاقتصادي الداخلي نتيجة للدمار الذي خلفته الحرب، فضلاً عن الحصار الاقتصادي الخارجي، وانهيار الاتحاد السوفييتي السابق، والانفتاح الناتج عن

انتهاء الحرب الباردة على المستوى الدولي، الامر الذي تطلب وضع سياسة تطبيع العلاقات مع الدول الأخرى ضمن أولويات التنمية الاقتصادية الإيرانية، بهدف توفير جزء من رأس المال اللازم لإعادة اعمار ما دمرته الحرب من خلال جذب الاستثمار الأجنبي. وتأسيساً على ما تقدم حاول الرئيس الإيراني تهيئة الظروف الملائمة لتطبيع العلاقات بين بلاده والدول الإقليمية باستثناء الكيان الصهيوني، ومع القوى الدولية باستثناء الولايات المتحدة الامريكية. فكان احد اهم مبادئ السياسة الخارجية الإيرانية خلال حكم الرئيس الإيراني هاشمي رفسنجاني في مرحلة التنمية ذات التوجه الاقتصادي؛ عضوية فاعلة ونشطة في المنظمات الإقليمية والدولية، والمرونة والتوجهات الملائمة لإخراج إيران من العزلة السياسية المفروضة نتيجة للحرب مع العراق[٤١].

برز الموقع الجيوستراتيجي القوي لإيران بعد الانهيار السوفيتي، اذ كانت جمهوريات آسيا الوسطى وجمهوريات القوقاز، غير ساحلية، في حين كان الخط الساحلي الإيراني لا يغطي طول الخليج العربي البالغ طوله ١٤٥٠ كيلومتراً (٩٠٠ ميل) فحسب، بل وكذلك ٤٨٠ كيلومتراً (٣٠٠ ميل) من بحر العرب، فامتلكت إيران طريق الوصول إلى الموانئ البحرية ذات الطقس الدافئ لتلك الجمهوريات غير الساحلية. وفي الوقت نفسه أرادت إيران مساعدتهم جزئياً بسبب الشعور بالتضامن الإسلامي، وجزئياً لإحباط ما عدتهُ الطموحات الجشعة للشركات الغربية المتعددة الجنسيات لاستغلال مواردهم الطبيعية مع حرمانهم من التكنولوجيا المتقدمة. وقال الرئيس الإيراني هاشمي رفسنجاني في كلمته أمام الدورة السابعة عشرة للبنك الإسلامي للتنمية في طهران، إن آسيا الوسطى وأذربيجان يمكن أن تتحولا إلى مخزن للمواد الخام للغرب، ولتمكين تلك الجمهوريات من تجنب الفخ الغربي، يجب أن تحصل على مساعدات اقتصادية واسعة النطاق، فتبنت حكومة رفسنجاني تلك السياسة في حقبة ما بعد الاتحاد السوفيتي[٤٢].

وبدأت إيران بتقديم الدعم والمساندة للجمهوريات المستقلة حديثاً حال إعلان سيادتها، املاً في توسيع نفوذها دينياً وسياسياً واقتصادياً، وعدت الحكومة الإيرانية ظهور جمهوريات مسلمة جديدة فرصة تاريخية لتقوية تأثير إيران على هذه المنطقة الجيوسياسية المهمة، وعلى الرغم من أن خطط تصدير الثورة الإسلامية اصطدمت بالموانع السياسية والثقافية، فضلاً عن اللغوية، فان إيران لم تتخل عن محاولات توسيع نفوذها في المنطقة، فشملت الخطة الإيرانية تعزيز التعاون الاقتصادي، وبذلت جهوداً استثنائية لجذب الجمهوريات والحاقها بمنظمة التعاون الاقتصادي، لاسيما ان إيران كانت تقوم بدور حيوي في اعمال المنظمة، فأعلنت بعد انضمام الجمهوريات انها تسعى لتحويل المنظمة الى التكامل الاقتصادي والتكتل السياسي، تحت شعار "حماية الامن الاقليمي"[٤٣]. بعد ان ادركت في الاطار الأمني مدى اهمية التنمية في حفظ الاستقرار على حدودها الشمالية، الامر الذي ادى الى ان عملت بثبات على اقامة روابط اقتصادية متينة[٤٤].

ومن الاهمية بمكان القول ان التعاون الاقتصادي يعززه الحفاظ على السلم والامن في المنطقة، وان المنظمات الاقليمية وسيلة لتسهيل المفاوضات المباشرة بين الحكومات، لذلك فان منظمة التعاون الاقتصادي تعد خطوة ايجابية لتحقيق هذه الاهداف.

تعد منظمة التعاون الاقتصادي أداة مهمة لتحقيق المصالح الاقتصادية الإيرانية، اذ انها هيئة إقليمية جديدة لتعزيز التجارة والاستثمار، فضلاً عن تعزيز روابط النقل والاتصالات داخل المجموعة ومكافحة تهريب المخدرات والجريمة المنظمة. ويبدو المستقبل واعداً اذا أمكن التوصل إلى تسوية سلمية في أفغانستان وتحسنت العلاقات الإيرانية–الامريكية، فإن العديد من مشاريع خطوط الأنابيب التي تنقل النفط والغاز من آسيا الوسطى إلى المحيط الهندي والخليج العربي تصبح ممكنة[٤٥].

بلغ عدد سكان منطقة منظمة التعاون الاقتصادي قرابة ٣٠٠ مليون نسمة، موزعة على مساحة تزيد على ٧ ملايين كيلومتر مربع[٤٦]، وتضم عدداً متزايداً من السكان المتعلمين، الامر الذي يعني تمتع منطقة المنظمة بسوق داخلية ضخمة ومتوسعة، لاسيما ان المنظمة عملت في منطقة غنية بالمعادن والطاقة والموارد البشرية[٤٧]، كما أن لديها إمكانية الوصول إلى البحار المفتوحة من خلال البحر المتوسط، الخليج العربي، بحر عمان، وبحر العرب، ووصلة برية عابرة للقارات تربط آسيا بأوروبا عبر القوقاز، كما لديها وصلة مائية–برية عابرة للقارات عبر تركيا. وباستثناء أفغانستان، التي عانت من التخلف الحاد في التنمية، فإن كل بلدان منظمة التعاون الاقتصادي لديها قواعد صناعية، اذ تتمتع إيران وتركيا وباكستان وكازاخستان وأوزبكستان بصناعات واسعة النطاق، لاسيما الصناعات الثقيلة. وإلى حد متفاوت، تتمتع الدول الثلاث الأولى بقاعدة زراعية كبيرة ومتنوعة؛ أما القطاعات الزراعية في الدولتين الأخيرتين فأنها أقل تقدماً وأقل تنوعاً بشكل ملحوظ. وقد قامت بقية دول منظمة التعاون الاقتصادي، باستثناء أفغانستان، بتحسين زراعتها منذ عام ١٩٩١، وهو ما ينطوي على إمكانية تحقيق نمو كبير، وفي ظل الظروف المناسبة، تشكل تلك العناصر مكونات للنمو الاقتصادي المستدام وتنامي التجارة المحلية والدولية لدول منظمة التعاون الاقتصادي[٤٨].

وكانت المنافسة بين إيران وتركيا احد اهم العوامل التي ادت الى الاهتمام الإيراني بالمنظمات الاقليمية لاسيما في عام ١٩٩٢ عندما اطلقت العديد من المبادرات الإقليمية الجديدة، لكن المنافسة تضاءلت بحلول أوائل عام ١٩٩٣، فضلاً عن ان اهتمام إيران باستخدام المنظمات الإقليمية كان تحدياً للولايات المتحدة الامريكية، الا ان ذلك التنافس والتحدي لم يجذبا معظم جمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز، اذ ان مأزق إيران الاستراتيجي لا يشاركه أي من جيرانها الإقليميين. كما تطلعت الحكومة الإيرانية من خلال الأنشطة والتحركات التي قامت بها على المستوى الإقليمي والدولي لاسيما في مجال التكتل الاقتصادي، الى ان تصبح مركزاً لتكتلات عدة نشطة في القارة الاسيوية، واظهار

مكانتها ونفوذها في المنطقة المحيطة بها، وابراز دورها القيادي مع القوى الأخرى كروسيا وتركيا والصين والهند، وفي الربط بين الجنوب الاسيوي والشمال الاوروبي. فضلاً عن ان تزايد تلك الأنشطة والتحركات الاقتصادية ارتبط بالموقف الأمريكي من إيران[٤٩].

وبناء على ذلك حُددت سياسة الرئيس الإيراني هاشمي رفسنجاني التنموية الموجهة اقتصادياً، بثلاث مستويات: التماسك الوطني، والرفاه الاجتماعي، والاستقرار السياسي، فعلى الصعيد الإقليمي أدى ظهور جمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز بالحكومة الإيرانية الى البحث عن منافع اقتصادية في شرق البلاد وشمالها، وإيجاد توازن امني في الجنوب، أما سياسة تصدير الثورة فتلاشت الى حد ما. وعلى الصعيد الدولي فشهدت إعادة دمج إيران في النظام الاقتصادي العالمي من خلال قبولها بتوجيهات صندوق النقد الدولي[٥٠].

وكانتا إيران وتركيا تأملان في تعزيز روابطها التاريخية الطويلة مع الأعضاء الجدد والسيطرة على الأسواق البكر والمحتملة لهذه الدول لزيادة مكانتها في المعادلات الإقليمية[٥١].

وتأسيساً على ما تقدم فان إيران وجدت في جمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز المستقلة حديثاً فرصة لإبراز دورها الاقتصادي والسياسي، فضلاً عن الثقافي والديني، فوجدت في منظمة التعاون الاقتصادي تحقيق اهدافها، لاسيما ان الجمهوريات نفسها ادركت اهمية إيران للانفتاح على العالم الخارجي، والاستفادة من خبراتها في المجالات كافة.

رابعاً: مشاركات إيران في اجتماعات منظمة التعاون الاقتصادي

وافق مجلس الوزراء الثالث لمنظمة التعاون الاقتصادي الذي انعقد في كويتا (*Quetta*) بباكستان في ٦ شباط ١٩٩٣ فيما يتعلق بتطوير التجارة على الاقتراح الإيراني برفع التعريفة التفضيلية من ١٠٪ الى ٢٥٪، وتفعيل غرف التجارة، وإزالة الحواجز الجمركية، وتشجيع التواصل بين القطاع الخاص بهدف توفير التسهيلات للتجار، واشادت الحكومة الباكستانية بالجهود الإيرانية لتحسين مستوى المنظمة، وان الحكومة الإيرانية تقوم بدور ايجابي ومهم في القضايا الاقليمية والدولية لاسيما في منظمة التعاون الاقتصادي، وبحضورها الاجتماع، فأنه لا وجود لأية مشكلة في طريق المنظمة[٥٢].

ويستنتج من خلال الاطلاع على مقررات اجتماع كويتا الذي استمر ليومي ٦-٧ شباط ١٩٩٣ ان الدول الاعضاء وفي مقدمتهم إيران عملوا على خطة طموحة لبلوغ منظمة التعاون الاقتصادي الى كتلة اقتصادية إقليمية مبنية على اساس الاكتفاء الذاتي بحلول عام ٢٠٠٠، ودعت

الخطة -التي اغلب مشاريعها واقتراحاتها إيرانية أو بدعم إيراني- الى توسيع العلاقات بين الدول الاعضاء في القطاعات الاقتصادية جميعها، وكان ابرزها: إقامة بنى تحتية فعالة للنقل، وإلغاء القيود الجمركية، وتوسيع الطاقة من خلال مد أنابيب النفط والغاز وخطوط نقل الطاقة، والاتصالات، لاسيما التأكيد على اطلاق الاقمار الصناعية[٥٣].

شارك الرئيس الإيراني هاشمي رفسنجاني في قمة منظمة التعاون الاقتصادي الثانية في إسطنبول للمدة ٦-٧ تموز ١٩٩٣، وصرح قبل مغادرته طهران ان على بلاده حضور القمة بهدف تعزيز أسس منظمة التعاون الاقتصادي، وان تعزيزها يعد عاملاً في الحفاظ على الامن والاستقرار في المنطقة[٥٤]. واعلن في اجتماع القمة عن استعداد بلاده العمل في مجالات الاتصالات وشبكات النقل بين الدول الأعضاء جميعها نظراً لموقع إيران الجغرافي المهم في المنطقة، وان الاخيرة مستعدة لتأسيس شركة نقل بين جمهوريات آسيا الوسطى لغرض وصولها الى المياه الحرة، مع ابداء المساعدة للجمهوريات في هذا المجال، كما اكد على الوصول الى الاكتفاء الذاتي في مجالات التجارة والصناعة والزراعة وتربية الحيوانات، لكنه انتقد في المجال الثقافي تأثير الأفكار الغربية على الدول الاعضاء، وانه يجب حفظ الهوية الثقافية لشعوب المنطقة التي لها مشتركات تاريخية وثقافية مع بعضها البعض[٥٥].

ويتضح من مقررات قمة اسطنبول[٥٦] التي اكدت على قرارات مجلس الوزراء الثالث لمنظمة التعاون الاقتصادي، أن إيران كانت الطرف الأول المستفيد من تلك النشاطات، اذ استطاعت من خلالها -ولو بشكل نسبي- اجتياز المقاطعة الدولية المفروضة عليها او تخفيفها، واتساع الأسواق للصادرات الإيرانية، والاهم من ذلك كله تعزيز الموقف الإيراني في المنطقة، وعلى صعيد العالم الإسلامي[٥٧]، الامر الذي يعني رفع مكانتها السياسية اقليمياً، لذلك اهتمت إيران بالتنفيذ الناجح للمشاريع داخل منظمة التعاون الاقتصادي، لأنها ستؤدي في النهاية إلى علاقات طهران المتبادلة مع شركائها للوصول إلى مستوى جديد وثقة أعلى. ومما لاشك فيه، ان تلك النشاطات التي ستصبح مشاريع سوف تسهم في ربط الدول الاعضاء في المنظمة لاسيما جمهوريات آسيا الوسطى بإيران اقتصادياً وسياسياً، إذ انها مشاريع تكاملية ذات مصلحة مشتركة ومن الصعب على إيران والجمهوريات الخمس الفكاك منها مهما تدهورت العلاقات السياسية بينهم[٥٨].

استضافت إيران اجتماع مجلس الوزراء الرابع لمنظمة التعاون الاقتصادي في طهران للمدة ٢٥-٢٦ كانون الثاني ١٩٩٤، وافتتح الاجتماع بكلمة الرئيس الإيراني هاشمي رفسنجاني[٥٩].

حضر الرئيس الإيراني هاشمي رفسنجاني اجتماع القمة الثالثة لمنظمة التعاون الاقتصادي في اسلام آباد بباكستان في ١٤ اذار ١٩٩٥، وقال في كلمته: ان بلاده مهتمة بان تتمتع الدول الاعضاء جميعها بالاستقرار السياسي والامن الداخلي، اذ ان المنظمة ستكتسب قوة اضافية في ظل السلام والاستقرار، ولن تتمكن الحكومات المتغطرسة والاستعمارية من خلق حروب ظالمة وشغب سياسي، واعلن عن استعداد بلاده لإقامة المعرض الأول لمنظمة التعاون الاقتصادي، وكانت كلمته تحفيزية وتشجيعية لتقوية المنظمة، وابلغ الحاضرين بانه خلال الايام القليلة المقبلة، سيفتتح خط سكة حديد بافق[٦٠]-بندر عباس، وسيكون من الممكن ربط آسيا الوسطى وما وراء القوقاز بالمياه المفتوحة عبر السكك الحديدية الإيرانية[٦١].

انتهت قمة اسلام آباد في ١٥ اذار ١٩٩٥ بـ "اعلان اسلام آباد"، الذي جاء فيه الاتفاق على تطوير الاتصالات والنقل، والتجارة والاستثمار، والطاقة، والبيئة، كأربعة مجالات للتعاون الفعال والبناء، كما اشار الى ترابط السياسة والتنمية الاقتصادية، وان النمو الاقتصادي غير المتكافئ والتخلف هما السبب الرئيس للتوترات الاقليمية والدولية. والموافقة على اقامة منطقة حرة مشتركة، ومعارض حرة دولية لأعضاء المنظمة في المستقبل. وشدد الرئيس الإيراني في الاجتماع على تطوير شبكة النقل والاتصالات، وانشاء تسهيلات التأشيرات لرجال الاعمال للمساعدة في النمو والتنمية الاقتصادية المستدامة للمنطقة، وطلب في مؤتمر صحفي من اعضاء المنظمة جميعهم الوفاء بالتزاماتهم لتنفيذ المشاريع التي كان الغرض منها تطوير المنظمة، واشار الى ان تصرفات الدول الاعضاء فيما يتعلق ببعض الاتفاقيات السابقة ليست مرضية، وانه من الضروري المتابعة بعناية من قبل أمانة المنظمة[٦٢].

مجلة دراسات تاريخية
Journal of Historical Studies

انعقدت القمة الرابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي في عشق آباد عاصمة تركمانستان خلال يومي ١٤-١٥ ايار ١٩٩٦[٦٣]، وواجهت إيران خلالها ردود فعل قوية حينما هاجم الرئيس الإيراني هاشمي رفسنجاني في خطابه في اليوم الأول لعقد القمة، الولايات المتحدة والكيان الصهيوني، كما اتهم الرئيس الباكستاني فاروق لغاري (١٩٩٣-١٩٩٧) الهند باتباع سياسة إرهابية في كشمير، الامر الذي أدى الى ان هددت أوزبكستان وطاجيكستان بمغادرة السوق المشتركة لآسيا الوسطى، نظراً لاستخدام إيران وباكستان -بحسب ما جاء في كلام الرئيس الأوزبكستاني إسلام كريموف (١٩٩٠-٢٠١٦)- منظمة التعاون الاقتصادي لأغراض سياسية، وأعلن الرئيس الأوزبكستاني أن بلاده ستغادر منظمة التعاون الاقتصادي، وأكد على رفضه لتحول المنظمة إلى مجتمع ذي خصائص سياسية وعسكرية، كما أعرب عن أسفه لأن التعاون بين مؤسسات الدول التي شكلت المنظمة العالمية الثانية بعد الاتحاد الأوروبي ليس جيداً جداً. كما اعرب صفر سعيدوف المتحدث باسم الرئيس الطاجيكستاني ان بلاده تتفق

وتتضامن مع آراء الرئيس الأوزبكستاني. وفي مؤتمر صحفي مشترك لرؤساء الدول العشر، بَيّنَ الرئيس التركي سليمان ديميريل (١٩٩٣-٢٠٠٠) بشكل قاطع أن منظمة التعاون الاقتصادي منظمة اقتصادية وستبقى كذلك، ورداً على ذلك صرح الرئيس الإيراني بأنه يجب على الدول الأعضاء الجدد في منظمة التعاون الاقتصادي أن تعلم أنه يمكننا مناقشة قضايانا جميعها[٦٤].

وعلى الرغم من ان الدول المشاركة اشادت بدور إيران في انشاء طريق الحرير[٦٥] ومصنع الالياف الضوئية، فان تقرير القمة في ختام اعماله واجه غموضاً كبيراً بشأن طبيعته، لدرجة تهديد الرئيس الأوزبكستاني خروج بلاده من المنظمة في حال تسيسها، وعد الرئيس الإيراني هاشمي رفسنجاني ان تجمع دول المنطقة حول محور التعاون هي روح سياسية بطبيعتها، لكن قرارات المنظمة اقتصادية بحتة. ورد على سؤال حول الطبيعة السياسية للقمة، قال الرئيس الإيراني ان اجتماع الرؤساء وتجمعاتهم كان دائماً موضوعاً سياسياً، لكن قراراتهم اقتصادية بالدرجة الأولى[٦٦].

وبذلك، اعرب الأعضاء بان منظمة التعاون الاقتصادي منظمة اقتصادية فحسب، وليس بالإمكان تحويلها الى تكتل سياسي، وبإمكانهم المغادرة ان حاولت إيران ممارسة الضغط السياسي على الاعضاء الجدد.

افاد الرئيس الإيراني ان عام ١٩٩٦ شهد حركة كبيرة في منظمة التعاون الاقتصادي، ودخلت المنظمة في ذلك العام مرحلة جديدة من نشاطها، اذ اجريت العديد من المناقشات حول التعاون الثنائي والمتعدد الاطراف، واعداد عدد من الوثائق التي تحتاج الى تبادل، كما نُفذت العديد من المشاريع لاسيما في مجال النقل والاتصالات في تركمانستان[٦٧].

مجلة دراسات تاريخية
Journal of Historical Studies

ومن الجدير بالذكر ان تركمانستان بوابة إيران الى آسيا الوسطى، اذ لا تربطها حدود مشتركة مع جمهورياتها باستثناء تركمانستان.

ويبدو مما تقدم الحضور الإيراني المتواصل والداعم لاجتماعات مجلس وزراء المنظمة او قممها، والمساهمة الفعالة في انشاء وتطوير مشاريع تخدم الاعضاء جميعهم لاسيما جمهوريات آسيا الوسطى واذربيجان، ويبدو انها مشاريع كان الهدف منها طمأنة الدول الاعضاء من الحكومة الإيرانية، وليس بالإمكان الاستغناء عنها، لكن رد الدول الاعضاء على القضايا السياسية كان مفاجئاً، لم يحسب له.

خامساً: اهم المشاريع التي نُفذت في اطار منظمة التعاون الاقتصادي

شُيد خط سكة حديد مشهد-سرخس-تجن بناء على توقيع اتفاقية بين إيران وتركمانستان اثناء زيارة رئيس الاخيرة صفر مراد نيازوف (١٩٩٠-٢٠٠٦) الى طهران في ٢٥ آب ١٩٩٢، لربطه بالطرق البرية[٦٨]، وخلال سفر الرئيس الإيراني هاشمي رفسنجاني إلى منطقة آسيا الوسطى عام ١٩٩٣ اتخذت الخطوات الأولى لبناء السكة، التي تقرر ارتباطها مع السكك الحديدية الوطنية الإيرانية، الامر الذي يعني ارتباط جمهوريات آسيا الوسطى بميناءي الإمام الخميني وبندر عباس[٦٩].

يمتد المشروع بين مدينتي مشهد شرق إيران وسرخس الحدودية الإيرانية وربطها بمدينة سرخس الحدودية التركمانستانية ثم الى مدينة تجن وربطها بشبكة السكك الحديدية في آسيا الوسطى، وبتكلفة ٢١٠ ملايين دولار، ولم تعتمد فيه إيران وتركمانستان على الاموال أو الخبرة الغربية[٧٠]، ويبلغ طوله ٣٠٠ كيلو متراً، منها ١٧٠ كيلو متر داخل الأراضي الإيرانية، و ١٣٠ كيلو متراً داخل أراضي تركمانستان. ودامت مراحل إنجازه ثلاثة أعوام، وتعد الأسرع في تشييد سكك الحديد[٧١]، وباستطاعته نقل مليون مسافر، و٨ ملايين طن من السلع سنوياً[٧٢].

أُفتتح خط سكة حديد مشهد-سرخس-تجن، الذي كان اهم إنجازات منظمة التعاون الاقتصادي، في ١٣ ايار ١٩٩٦، واختارته احد لجان منظمة الامم المتحدة افضل محور ترانزيتي في العالم لإحياء المحور الذهبي لطريق الحرير، بحضور الرئيس الإيراني هاشمي رفسنجاني، و١١ رئيس دولة، ومسؤولي اكثر من ٥٠ دولة[٧٣]. ووصف الرئيس الإيراني تشييد خط سكة الحديد في حفل الافتتاح، بأنه نقطة تحول في تاريخ إيران والمنطقة ستظهر آثاره الإيجابية بمرور الوقت[٧٤]، كما اشار الى ان مع تطورات الاعوام الأولى من القرن العشرين وظهور ظروف جديدة في المنطقة، قررت بلاده أن تقوم بدورها في هذه المرحلة التاريخية الحرجة، وأن تصبح أفضل جسر اتصال بين المنطقة والعالم من خلال بناء شبكة اتصالات، اذ يُعد الموقع الجغرافي لإيران منذ العصور القديمة ممراً آمناً للنقل في العالم ورمزاً للعلاقة بين الشرق والغرب وكان يُعرف بطريق الحرير، وان تدشين خط السكك الحديدية الوطنية مشهد-سرخس- تجن الذي يربط شبكة السكك الحديدية العالمية من ساحل المحيط الهادئ إلى المحيط الأطلسي بمثابة إحياء طريق الحرير التاريخي[٧٥].

ويستنتج مما تقدم ان الرئيس الإيراني هاشمي رفسنجاني أول من دعا الى مشروع اعادة احياء طريق الحرير الجديد.

افتتح الرئيس الإيراني في اليوم ذاته لافتتاح السكة منطقة سرخس التجارية الحرة والمطار الدولي فيها[٧٦]، وكانت مدينة سرخس مركز اقتصادي للطاقة، لكنها نمت وتطورت بعد تنفيذ خطط البنية التحتية لبناء السكك الحديدية[٧٧].

تعود أهمية المشروع لربطه شمال جمهوريات آسيا الوسطى والشبكة الدولية لشمال سيبيريا بجنوب إيران عند شواطئ المياه الحرة للخليج العربي، وشرقاً من ميناء شنغهاي أقصى نقطة في شرق الصين، الى غرب قارة أوروبا وصولاً الى ميناء لشبونة في البرتغال والجزر البريطانية. أي هدفه ربط اهم قارتين في العالم، وتوسيع شتى أنواع العلاقات بين الدول، والتعاون المشترك بين شعوب العالم[٧٨]. كما رَبَط الخط الحديدي الذي يعد علامة فارقة في تاريخ المنطقة، نظام السكك الحديدية السوفيتي القديم الممتد على آسيا الوسطى والقوقاز مع شبكة السكك الحديدية الإيرانية، الامر الذي يعني اتاحة وصول جمهوريات المنطقة إلى موانئ إيران الجنوبية، والتقليل من اعتمادها على روسيا، فعلى سبيل المثال يمكن لأوزبكستان وتركمانستان عبر الخط الحديدي استكشاف الأسواق العالمية وتسليم السلع من دون تدخل موسكو بأي شكل من الأشكال، وبدلاً من بيع القطن لروسيا حصرياً، فأن أوزبكستان استطاعت بيع بعض من قطنها لإيران. وعلى الرغم من ترحيب القادة الإقليميون للخطط التي قدمها خط السكك الحديدية الجديد لبلدانهم، لكن الإدارة الامريكية آنذاك عدتها انتكاسة لسياستها في عزل إيران اقتصادياً، المنصوص عليها في قانون العقوبات الإيرانية[٧٩]، اذ ذكرت الإذاعة الامريكية أن خط سكة حديد مشهد-سرخس-تجن سيفتح طريقاً تجارياً حيوياً إلى آسيا الوسطى، وصرح احد الدبلوماسيين الأمريكيين الموجودين في آسيا الوسطى -كما نقلته صحيفة *الإندبندنت البريطانية* (*the Independent*)- "**لا نعرف ماذا نفعل بشأن معبر سرخس للسكك الحديدية، فهو سيساعد على استقرار المنطقة والتجارة وسيفتح الطريق أمام إيران**"[٨٠].

ومما لا شك فيه، ان افتتاح خط سكك حديد مشهد-سرخس-تجن يعد تحدياً للعقوبات الامريكية الاقتصادية على إيران، لاسيما ان المشروع بأكمله اعتمد على الاموال والخبرات الإيرانية بشكل كامل، وصحيح ان جمهوريات آسيا الوسطى ستتمكن من الاستفادة منه لتوسيع تبادلها التجاري مع الدول الاخرى، لكن اهمية الامر تكمن في ابراز موقع إيران الاستراتيجي لأعضاء منظمة التعاون الاقتصادي جميعهم، وانها الممر الوحيد الذي لا وجود به لمخاطر أو لصعوبات بالغة الى المياه العالمية، كما انه سيسهل التعاون بالمجالات كافة لاسيما مع جمهوريات آسيا الوسطى.

وهو الأمر الذي وضحه وزير الخارجية الإيراني علي اكبر ولايتي(١٩٨١-١٩٩٧)[٨١]، حينما ذكر ان تدشين خط السكك الحديد مشهد-سرخس-تجن كان من الخطوات المهمة التي خطتها إيران بهدف توسيع الاتصالات والتعاون الاقتصادي والثقافي مع جمهوريات آسيا الوسطى، واكد ان بلاده

تولي أهمية خاصة لعلاقاتها مع جمهوريات آسيا الوسطى ، وان تعزيز العلاقات معها لاسيما الدول التي لها حدود مشتركة مع إيران يحظى بالأولوية القصوى لدى وزارة الخارجية الإيرانية(٨٢).

وفي اطار تلك التوجهات فان الرئيس الإيراني هاشمي رفسنجاني عمل بجد لبناء ذلك الخط الحديدي، وتوسيع الممرات البرية والجوية، والعمل جاهدا على توسيع علاقات بلاده مع جمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز(٨٣). اذ ان الخط الحديدي ومعه شبكة السكك الحديدية التي تربط آسيا شكل ورقة رابحة على الصعيد السياسي لإيران التي كانت تأمل من خلالها استعادة مكانتها كمفترق طرق بين آسيا واوروبا والشرق الاوسط، الدور الذي سبق لها القيام به في الماضي(٨٤).

وفي السياق نفسه، وصف رئيس الوزراء الصيني لي بينج (*Li Peng* ١٩٨٧-١٩٩٨) خط السكك الحديدية الذي يربط بين بكين شرقاً والبحر المتوسط غرباً بانه يكمل شبكة سكك حديد آسيا عبر إيران وآسيا الوسطى بـ "طريق الحرير للقرن الحادي والعشرين"، ومن خلاله ستصل بضائع الصين الى عالم البحر المتوسط والشرق الأوسط بشكل اسهل، ما يعني اعادة الحياة الى طريق الحرير(٨٥).

ومن المشاريع المكملة لسكك الحديد مشهد-سرخس-تجن، تشييد خط بافق-بندر عباس الذي افتتح في ١٧ اذار ١٩٩٥، ويعد من اكبر المشاريع في إيران خلال الربع الأخير من القرن العشرين من حيث حجم عمليات البناء، بلغ طوله ٧٠٠ كيلو متر، وباستطاعته نقل ١٥ مليون طن من البضائع سنوياً، منها ٣ ملايين طن تُنقل من جمهوريات آسيا الوسطى، وأنشأ ٢٢٧٠ جسراً على طوله، وقرابة ١٨ كيلو متراً من الانفاق. وكان من المخطط لنجاحه انشاء مشروع سكة حديد بافق-مشهد(٨٦)، ومع بناءه ستتمكن جمهوريات آسيا الوسطى من وصول بضائعها بشكل اسرع وارخص الى الموانئ الجنوبية لإيران مباشرة من دون الحاجة الى المرور بطهران(٨٧).

كان تنفيذ مشروع الكيبل الضوئي الرابط بين آسيا وأوروبا، ومن الاخيرة يُربط بالشبكة العالمية، من المشاريع الاخرى التي وقعت في اطار منظمة التعاون الاقتصادي، وحصلت عليه شركة الاتصالات الإيرانية بعد تنافس دولي، واستناداً الى ذلك الاتفاق تكفلت الشركة الإيرانية بإعطاء المخطط التفصيلي، وتأمين المواد، وتنصيب الكيبل الضوئي، فضلاً عن اقامة دورات لكوادر الاتصالات التركمانستانية، ويؤمن المشروع الممتد في أراضي تركمانستان، الاتصالات لـ ٢٠ دولة عضوة في المشروع(٨٨).

أُسس بناء على الاتفاقيات التي وقعت في اطار منظمة التعاون الاقتصادي منذ عام ١٩٩٤: شركة للملاحة البحرية التي باشرت نشاطها بجهود إيرانية تمثل بشراء سفينتين في الخليج العربي،

واستئجار ثلاث سفن في بحر قزوين، وشركة طيران بدأت نشاطها عبر قيام إيران بتزويد الشركة بطائرتي ركاب عام ١٩٩٦، فضلاً عن شركة تأمين لتقديم المساعدات بين الدول الاعضاء، ومؤسسة ايكو الثقافية التي باشرت اعمالها عام ١٩٩٦، والتوقيع على بروتكول بشأن معدلات التعريفة الجمركية لأعضاء المنظمة، وعقد اتفاقيات تجارية منها اتفاقية تسهيل اصدار تأشيرات الدخول للتجار ورجال الاعمال، والعمل في مجال تعزيز التعاون المشترك بين الدول الاعضاء في مجالات عديدة[٨٩].

وصار تطوير البنى التحتية في منطقة منظمة التعاون الاقتصادي من الأولويات، كوسائل النقل الموثوقة والفعالة من: الطرق، والسكك الحديدية، والموانئ، والمطارات، وشبكات الاتصالات، ومنذ عام ١٩٩٣ وقعت العديد من الاتفاقيات التي نُفذ بعضها، على سبيل المثال تشييد مشاريع الطرق البرية والسكك الحديدية بين دول المنظمة التعاون الاقتصادي وربطها بالدول الأخرى، وربط شبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية في آسيا الوسطى وإيران وتركيا وأذربيجان بنظام الألياف البصرية الأوروبي العابر لآسيا، وجرت دراسة لربط شبكات باكستان وأفغانستان بذلك النظام. وحُدد عام ٢٠٠٧ عام تحقيق أهداف النقل والاتصالات في منظمة التعاون الاقتصادي، اذ تمثل الهدف الرئيس لمشاريع النقل والاتصالات للمنظمة – سواء التي تحققت او لا زالت في طور الدراسة– في ضمان ربط الدول الأعضاء كافة من خلال النقل البري وشركات الطيران وأنظمة الاتصالات الحديثة[٩٠].

ومن صفوة القول، فان منظمة التعاون الاقتصادي مرت بعملية مضطربة لكنها تطلعية، وادى تجميع الوثائق والخطط المختلفة، والتعاون في تحديد الأولويات، وانشاء الاليات واقامة اتفاقيات اقليمية مهمة، والاطر والاستعدادات اللازمة للتعاون واسع النطاق الى توفير التقارب والتكامل الاقتصادي، لكنها لم تصل اليه. وعلى الرغم من ان انضمام اعضاء جدد زاد من اهميتها ومكانتها الدولية، فان التوسع الكمي بدوره وضع صعوبات جدية امام تحقيق التكامل الاقتصادي. واظهرت المنظمة خلال المدة ١٩٩٢-١٩٩٦ مجالات واولويات التعاون في شكل جديد من خلال عقد مؤتمرات القمة الأولى والثانية والثالثة والرابعة للرؤساء في طهران واسطنبول واسلام آباد وعشق آباد على التوالي، وقامت الدول الاعضاء خلال تلك المرحلة بتأسيس العديد من المؤسسات الاقليمية مثل مصرف التجارة والتنمية، وتطوير شركة التأمين وشركة الشحن البحري وشركة الطيران، وخطط عمل اقليمية تحت عناوين "اعلان اسطنبول" حول المنظور الاقتصادي والاجتماعي من المنطقة البيئية، و"خطة عمل كويتا" لتطوير النقل، وانشاء المعهد الثقافي وكلية مشتركة للتأمين في طهران[٩١].

سادساً: معاهدة إزمير الجديدة وتقييم لمنظمة التعاون الاقتصادي ١٩٩٢-١٩٩٦

وقعت الدول الاعضاء لمنظمة التعاون الاقتصادي على معاهدة إزمير الجديدة في ١٤ أيلول ١٩٩٦، في اجتماع مجلس الوزراء الاستثنائي الذي عقد في مدينة إزمير التركية، لإعادة هيكلة المنظمة واحيائها، بناء على الوثائق والاتفاقيات الجديدة، والتوقيع على وثيقة الوضع القانوني للمنظمة الى جانب الوثائق العشر التي وافقت عليها قمة عشق آباد كملحق للمعاهدة. واوضح مرتضى دامن باك رئيس مكتب شؤون منظمة التعاون الاقتصادي بوزارة الخارجية الإيرانية (١٩٩٥-٢٠٠٢)، ان احد اهم الأسباب الرئيسة لتغيير معاهدة إزمير، لضرورة الاستجابة لاحتياجات المنظمة والدول الاعضاء بعد زيادة عددهم الى ١٠ دول، واضاف: انه بناء على مواصفات المعاهدة المعدلة والوثائق الجديدة، فقد أُضيف الطابع المؤسسي على اجتماعات رؤساء الدول واضفاء الطابع الرسمي على عقدها بشكل منظم[٩٢]. فضلاً عن تهيئة الظروف المواتية لتسريع تنفيذ اتفاقيات المنظمة الموقعة، وبناء على الخطة الجديدة تقرر تشكيل مجلس الممثلين الدائمين لمنظمة التعاون الاقتصادي المكون من سفراء الدول الاعضاء في طهران، والمجلس الجديد بمثابة الذراع التنفيذية لمجلس الوزراء. وبالتوقيع على معاهدة إزمير فان انشطة منظمة التعاون الاقتصادي دخلت مرحلة جديدة[٩٣].

حددت معاهدة إزمير الجديدة التي سبق ان عُدلت ببروتوكولي عامي ١٩٩٠ و ١٩٩٢، أهداف منظمة التعاون الاقتصادي، ومنها: رفع مستوى المعيشة ونوعية الحياة في الدول الأعضاء عن طريق تعبئة الإمكانات الاقتصادية والاجتماعية للمنطقة عبر تعزيز التعاون الاقتصادي الإقليمي وتعزيز ظروف التنمية الاقتصادية المستدامة، والإزالة التدريجية للحواجز التجارية داخل منطقة منظمة التعاون الاقتصادي وتوسيع التجارة فيما بينها وداخل الأقاليم، والسعي إلى التعاون في المجالات الاجتماعية والثقافية والعلمية[٩٤]. وتمثل اهم اهدافها على المدى الطويل في إنشاء سوق موحدة للسلع والخدمات، وهو هدف مشابه للهدف الاقتصادي للاتحاد الأوروبي، لكن من دون أهداف الاخير السياسية والعسكرية والأمنية المرتبطة به[٩٥].

وفي ظل تلك المؤشرات فان إيران بعد النصف الثاني من تسعينيات القرن العشرين استعادت دورها التقليدي بوصفها شريكاً تجارياً نشطاً ومحترماً في انحاء المنطقة بأسرها، اذ بحلول عام ١٩٩٦ ساد الشعور بالثقة لدى قادة الجمهوريات المستقلة حديثاً[٩٦].

وبناءً على تقارير خبراء منظمة التعاون الاقتصادي، وبناء على الظروف الجديدة، فان المنظمة عام ١٩٩٦ اصدرت ١١ وثيقة رئيسة واساسية، بما في ذلك معاهدة إزمير، واستراتيجية التعاون الاقتصادي، واللوائح التنفيذية والمالية[٩٧].

وهنا لابد من بيان ان المنظمة خلال الأعوام ١٩٩٢-١٩٩٦ كانت في مرحلة إعادة هيكلية واعداد الوثائق الأساسية للتكيف مع الظروف الجديدة، وبعد التوقيع على معاهدة إزمير الجديدة بدأت المنظمة بشكل جديد مع تحديد واضح للأهداف والأولويات واطر التعاون، ودخلت حقبة جديدة من حياتها منذ كانون الثاني عام ١٩٩٧ حينما شهد حركة أساسية في أنشطة منظمة التعاون الاقتصادي وبرامجها[٩٨]. الامر الذي اكد عليه وزير الخارجية الإيراني علي اكبر ولايتي في الاجتماع الاستثنائي لمجلس الوزراء الذي عقد في مدينة إزمير في ١٤ ايلول ١٩٩٦، اذ قال: كانت المنظمة في الاعوام السابقة في مرحلة التشكيل والتخطيط وقد اجتازت ذلك بنجاح[٩٩].

وبناء على ذلك، سمي عام ١٩٩٧ وما تلاه بمرحلة بلورة الخطط والاتفاقيات وتشكيل الأطر المؤسسية للتعاون. لكن المنظمة خلال توسعها الصغير في المدة سالفة الذكر فإنها عانت من صعوبات خطيرة اوقفتها عن تحقيق التقارب الإقليمي، وابطأت من تحركها نحو التكامل الاقتصادي[١٠٠].

عانت منظمة التعاون الاقتصادي من مشاكل اقتصادية وسياسية رئيسة، اقتصادياً؛ ان الدول المؤسسة ليس لهم باع طويل في المنظمات الدولية، كما ليس للأعضاء الجدد أية خبرة في العلاقات الدولية، واختلاف الاتجاهات السياسية والاستراتيجية والتجارية لهذه الدول، فضلاً عن التقلبات وعدم الاتساق في الاقتصاد والبنية التحتية، ونقص العملة، وتمثلت العوامل الاخرى التي اضعفت منظمة التعاون الاقتصادي في افتقار غالبية أعضائها الى القدرة على المشاركة في التخطيط الاقتصادي الكلي، كما واجه الأعضاء المؤسسون عدداً من الصعوبات الاقتصادية التي جعلتهم يفضلون متابعة سياستهم في القطاع الكلي بشكل مستقل الى حد ما. أما سياسياً؛ فكان الاختلاف في الرأي واضحاً بين الأعضاء الجدد والمؤسسين، اذ بحث الأعضاء الجدد في المنظمة عن نتائج إيجابية لحل مشاكلهم الاقتصادية بعيداً عن محاولات الاعضاء المؤسسون بالتأثير على قرارات المنظمة سياسياً وامنياً، وادى الصراع الداخلي في أفغانستان الى تضارب المصالح لبعض الدول الأعضاء، وعلى الرغم من عدم مشاركة جادة لأفغانستان في المنظمة بسبب صراعاتها الداخلية، فانه اثر على سلوكهم السياسي في منظمة التعاون الاقتصادي. وعلى الرغم من أن إيران رعت الاعضاء الجدد في المنظمة، وكان لديها هدف رئيس تمثل في إعادة إنشاء طريق الحرير، فإنها لم تستطع تقديم الدعم الملموس الذي تحتاجه الجمهوريات المستقلة حديثاً، لضعفها الاقتصادي الذي منعها من القيام بدور رئيس في المنطقة فضلاً عن إن ثمن القيام بذلك كان يُنظر إليه بعين الريبة. لكن المنجزات التي تحققت في منظمة التعاون الاقتصادي ساعدت إيران لتطوير اقتصادها المتهالك الذي عانى كثيراً من جراء

الحرب العراقية-الإيرانية، وكان تأسيس منظمة التعاون الاقتصادي فرصة لها لتطوير واقعها الاقتصادي، بغض النظر عن العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها[١٠١].

ومن جانب اخر، أدى توسع المنظمة إلى تعزيزها من خلال توسيع سوقها المحلي، مع تأثير إيجابي واضح على التجارة الثنائية لأعضائها، كما أتاح لها فرصاً إضافية للأنشطة الاقتصادية نظراً لحاجة جمهوريات آسيا الوسطى وأذربيجان لمعالجة البنى التحتية غير الملائمة، والزراعة المتخلفة، والتصنيع المحدود، والصناعات التي عفى عليها الزمن، والاحتياجات اليومية للسلع الاستهلاكية والمواد الغذائية، ولكن على الرغم من إمكانات الدول المؤسسة الهائلة للنمو، والحاجة إلى التعاون والتجارة بين أعضائها، فان منظمة التعاون الاقتصادي خلال مدة الدراسة كانت لا تزال في مهدها[١٠٢]. وبالإمكان تقسيم المراحل الزمنية لأداء المنظمة خلال مدة الدراسة الى مرحلتين[١٠٣]:

١- مرحلة تكوين وتوسيع الأعضاء (١٩٨٥-١٩٩٢).

٢- مرحلة إعادة الهيكلة وتحديد الأولويات (١٩٩٢-١٩٩٦).

اغلقت منظمة التعاون الاقتصادي ابوابها امام الدول غير الإسلامية في المنطقة، برفضها لطلبات العضوية المقدمة من جمهوريات أرمينيا وجورجيا ورومانيا واوكرانيا[١٠٤]، اذ ليس من المتوقع موافقة اذربيجان وتركيا على قبول عضوية أرمينيا، نظراً للمشاكل الحدودية والحروب بين الاخيرة واذربيجان حول إقليم ناجورنو كاراباخ المتنازع عليه والأراضي الأذرية المجاورة التي تربطها بأرمينيا، كما ان الحكومة الجورجية ارتبطت بعلاقات وثيقة مع واشنطن التي تعارض تطور منظمة إقليمية تقوم فيها إيران بدور مركزي[١٠٥]. الامر الذي يدعم نظرية انشاء سوقاً إسلامية كبيرة، وتكتل سياسي إسلامي.

مجلة دراسات تاريخية Journal of Historical Studies

وتأسيساً على ما تقدم فان الدور الإيراني كان واضحاً في تشكيل ونجاح منظمة التعاون الاقتصادي خلال الاعوام ١٩٩٢-١٩٩٦، وفي الوقت نفسه كان لإيران دور في عدم تكامل المنظمة اقتصادياً وسياسياً؛ نظراً لفكرها الإسلامي المشكوك فيه، على الرغم من ان الحكومة الإيرانية حاولت بطرق شتى ابعاد تلك الصفة عنها، لكن الدول المنافسة لها في المنطقة كان لها دور كبير في ريبة الدول الاعضاء، فضلاً عن ان الجمهوريات المستقلة حديثاً اثبتت فيما بعد ان لديها توجهات سياسية مختلفة.

الخاتمة

توصلت الدراسة بنتيجة البحث العلمي الى:

١) تحولت منظمة التعاون الاقتصادي من خلال انضمام سبع دول جديدة اليها من مؤسسة إقليمية صغيرة وغير نشطة إلى منظمة واسعة ذات تطلعات وطموحات كبيرة لتشكيل كتلة اقتصادية قوية.

٢) غيرت إيران من سياستها المتعارف عليها منذ الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩، لبدء عصر جديد مبني على البراغماتية، وكان اهم اهدافها توسعة النفوذ الإيراني اقليمياً ودولياً، والعمل من اجل مصلحة شعبها وتطوره بعد الظروف السيئة التي مر بها نتيجة العديد من الازمات، والاوضاع التي غيرت النظام العالمي، فكان على السلطات الإيرانية السعي الى الموازنة بين التكتلات السياسية الدولية.

٣) ظهر الدور الإيراني واضحاً في تشكيل منظمة التعاون الاقتصادي الجديد، بإعلان مبادرات ودعوات لانضمام الجمهوريات المستقلة حديثاً للمنظمة، اذ استطاع سياسيو إيران من العمل بجد وذكاء لاستمالة شعوب تلك الجمهوريات وحكوماتها الى محيطها، لا سيما ان الاخيرة كانت متلهفة لرجوعها للعالم الإسلامي.

٤) استطاعت إيران من خلال دورها التشجيعي والتعاوني والمادي في منظمة التعاون الاقتصادي من كسب صداقات جديدة اقليمياً والتعاون في المجالات كافة، وانشاء سوق كبيرة، كما استطاعت من افتتاح اهم مشروع نقل بين الدول الاعضاء في المنظمة ساهم في تطوير المنظمة بشكل واضح في الاعوام اللاحقة، وكان الرئيس الإيراني هاشمي رفسنجاني أول من بادر بإعادة طريق الحرير القديم الى وضعه السابق، او ما يعرف حالياً بالحزام الصيني، الامر الذي يعني اعادة إيران الى دورها كجسر بري ذو أهمية بين أوروبا وآسيا.

٥) على الرغم من المحاولات الإيرانية الهادفة الى رفع شأن منظمة التعاون الاقتصادي، فانها لم تنجح في تحقيق أهدافها كاملة، بل على العكس واجهت ردود فعل قوية وتهديد بالمغادرة من بعض الاعضاء حينما وصل الامر الى مهاجمة الولايات المتحدة الامريكية والكيان الصهيوني خلال قمة عشق آباد عام ١٩٩٦.

٦) ان منظمة التعاون الاقتصادي هي المنظمة الدولية الوحيدة التي مقرها في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، التي تعمل على تطوير خططها من خلال الدور المحوري والحاسم للبلاد.

٧) قامت الحكومة الإيرانية بجهود تكاد تكون استثنائية بعد عام ١٩٩١ وتحديداً بعد استقلال جمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز، حاولت من خلالها الوصول الى قلب آسيا الوسطى وأذربيجان، وبطبيعة الحال فان السياسة الدبلوماسية والارث التاريخي والحضاري المشترك بينهما لا يساعد على نجاح الدول في مسعاها الاقليمي ان لم يوجد العامل الاقتصادي، لاسيما ان التبادل التجاري منذ اقدم

العصور كان اقوى وسائل الاتصال بين الجماعات البشرية، فوجدت في منظمة التعاون الاقتصادي ضالتها.

٨) وعلى الرغم من نمو منظمة التعاون الاقتصادي وتطورها، لكن الحكومة الإيرانية لم تصل الى مسعاها بإنشاء تكامل اقتصادي أو تكتل سياسي اقليمي، نظراً لارتباطها بتوتر أوضاع إقليمية كانت راهنة.

ملحق رقم (١)

خارطة دول منظمة التعاون الاقتصادي(١٠٦)

ملحق رقم (٢)

خط مشهد-سرخس-تجن وامتداده خطي بافق-مشهد وبافق-بندر عباس(١٠٧)

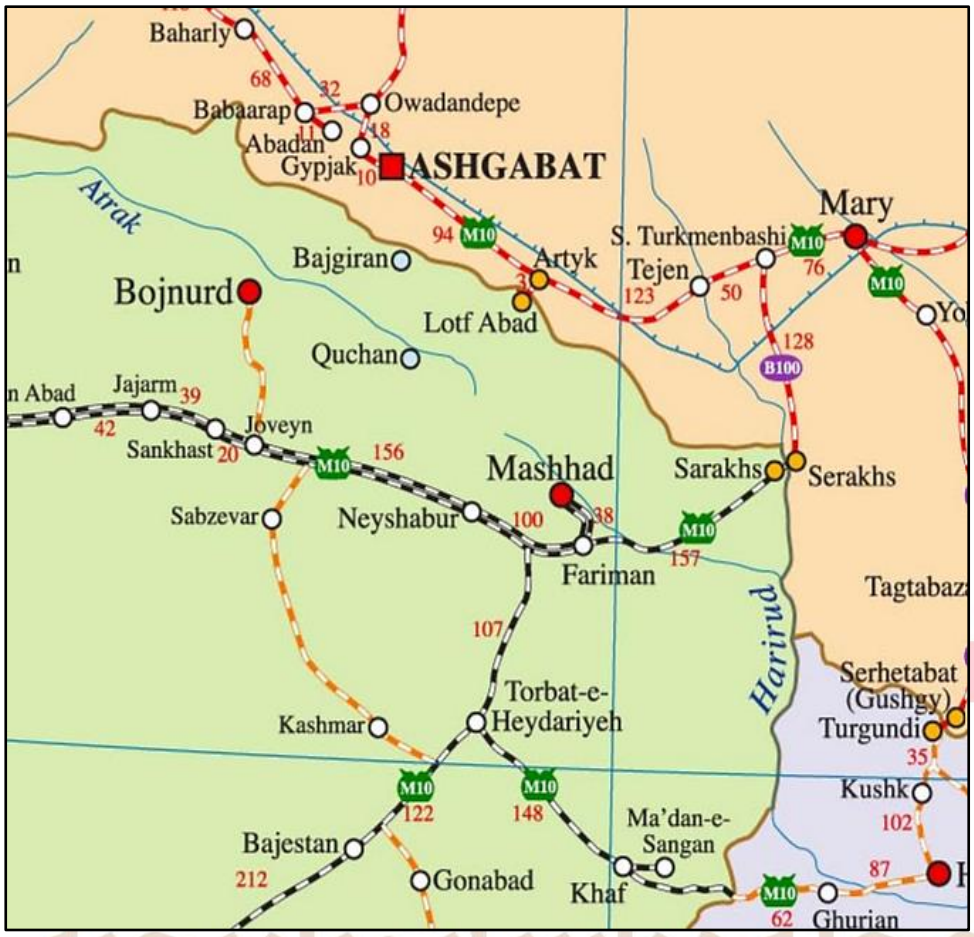

مجلة دراسات تاريخية
Journal of Historical Studies

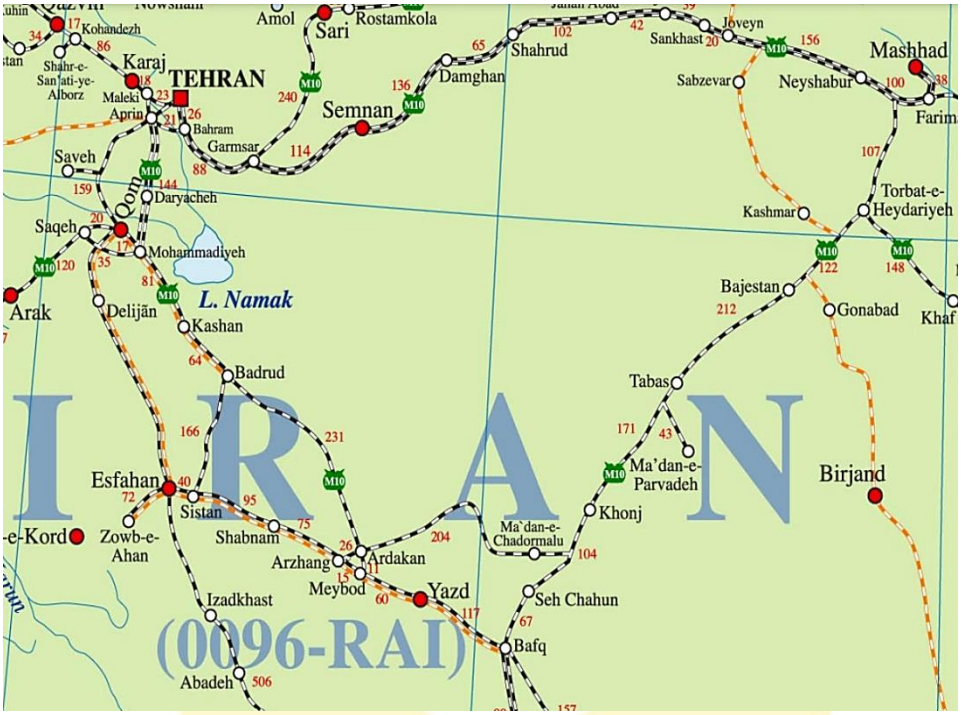
Amol
Sari
Rostamkola
Kohandezh
Shahrud
Sankhast
Joveyn
Mashhad
Karaj
TEHRAN
Damghan
Sabzevar
Neyshabur
Semnan
Farim
Saveh
Garmsar
Torbat-e-Heydariyeh
Kashmar
Qom
Daryacheh
Saqeh
Mohammadiyeh
Bajestan
Gonabad
Khaf
Arak
Delijān
L. Namak
Kashan
Badrud
Tabas
Ma'dan-e-Parvadeh
Birjand
Esfahan
Sistan
Khonj
Zowb-e-Ahan
Shabnam
Ma'dan-e-Chadormalu
Arzhang
Ardakan
Meybod
Yazd
Seh Chahun
Izadkhast
Bafq
Abadeh
I R A N
(0096-RAI)

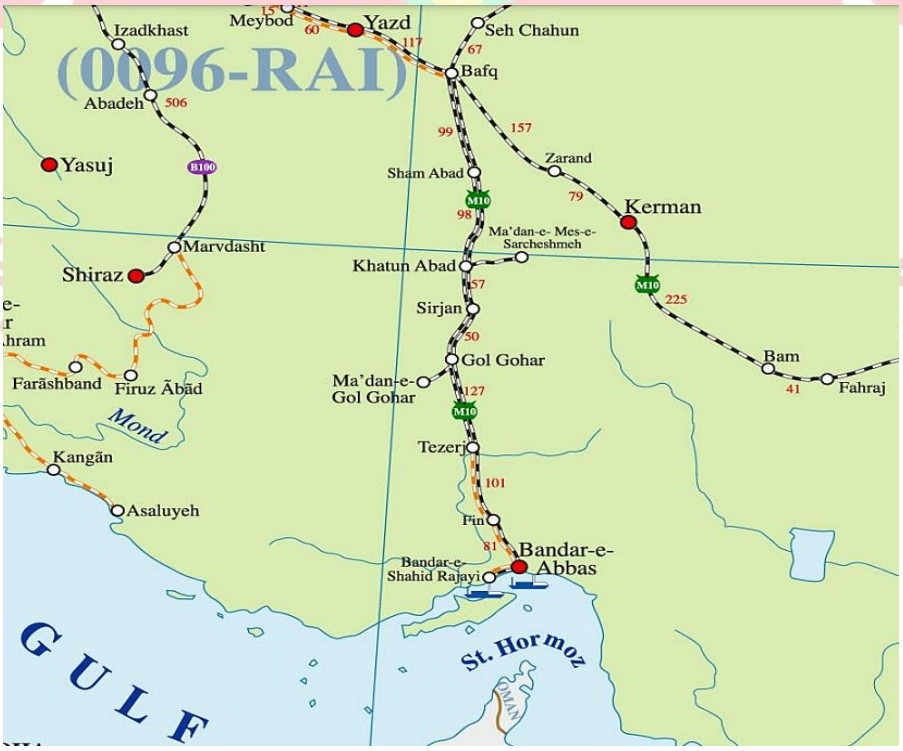
Izadkhast
Meybod
Yazd
Seh Chahun
Bafq
Abadeh
Zarand
Yasuj
Sham Abad
Kerman
Ma'dan-e- Mes-e-Sarcheshmeh
Marvdasht
Shiraz
Khatun Abad
Sirjan
Gol Gohar
Bam
Farāshband
Firuz Ābād
Ma'dan-e-Gol Gohar
Fahraj
Mond
Tezerj
Kangān
Asaluyeh
Pin
Bandar-e-Abbas
Bandar-e-Shahid Rajayi
GULF
St. Hormoz
OMAN

ملحق رقم (٣)

الأمناء العامون لمنظمة التعاون الاقتصادي خلال مدة الدراسة(١٠٨)

الاسم	البلد	المدة
علي رضا سالاري	إيران	آب ١٩٨٨ – تموز ١٩٩٢
شمشاد أحمد	باكستان	آب ١٩٩٢ – تموز ١٩٩٦
أوندر أوزار	تركيا	آب ١٩٩٦ – تموز ٢٠٠٠

الهوامش

(١) صحيفة كيهان العربي، العدد ٣٩٢٣، السنة السابعة عشرة، الخميس ٢٤ نيسان ١٩٩٧، ص٧.

(٢) مجيد عباسى اشلقى و مرتضى دامن پاك جامى، جمهورى إسلامى ايران و سازمان همكاريهاى اقتصادى اكو، بيست سال پس از گسترش اين سازمان، فصلنامه مطالعات آسياى مركزى وقفقاز، شماره ٨٤، وزارت امور خارجه، تهران، زمستان ١٣٩٢، ص٧٠.

(٣) صحيفة كيهان العربي، العدد ٣٩٢٣، المصدر السابق، ص٧.

(٤) مجيد عباسى اشلقى و مرتضى دامن پاك جامى، منبع قبلى، ص٧٠.

(5) Hooman Peimani, Conflict and Security in Central Asia and the Caucasus, ABC-CLIO, LLC, California, 2009, P303.

(٦) روزنامه اطلاعات، شماره ١٩٥٥٢، دوشنبه ٢٨ بهمن ١٣٧٠، ١٧ فوريه ١٩٩٢، ص٢.

(٧) صحيفة كيهان العربي، العدد ٣٩٢٣، المصدر السابق، ص٧.

(٨) مجيد عباسى اشلقى و مرتضى دامن پاك جامى، منبع قبلى، ص٧٠.

(9) Hooman Peimani, Op. Cit., P303.

(١٠) عبد الرزاق مطلك الفهد، دول آسيا الوسطى المسلمة المستقلة [بين مطامع دول الجوار ومحاولات الهيمنة الامريكية]، (د.ن)، (د.م)، ٢٠١٠، ص٥٠.

(11) Hooman Peimani, Op. Cit., P303.

(١٢) مرتضى دامن پاک جامی، دیپلماسی اقتصادی جمهوری إسلامی إیران در آسیای مرکزی، چاپ اول، دفتر مطالعات سیاسی وبین المللی، مرکز چاپ وانتشارات، وزارت امور خارجه، تهران، ١٣٨٨، ص٢٨٤.

(١٣) سقطت حكومة نجيب الله الشيوعية في ١٦ نيسان ١٩٩٢، ودخول قوات احمد شاه مسعود العاصمة كابل وتولت حكومة المجاهدين السلطة في أفغانستان، وفي ٢٤ نيسان وقعت اتفاقية وضعت الأطر الأولى لإقامة حكومة مؤقتة في أفغانستان برئاسة صبغة الله مجددي لمدة شهرين، وتولى بهده رئاسة الحكومة برهان الدين رباني، ومددت مدة حكمه الى عامين، ووعلى الرغم من ان الحكومة حظيت بالتأييد والدعم الشعبي، لكنها لم تحظ بدعم الأحزاب ونشبت حرب أهلية بين الفصائل الجهادية واخفقت في تشكيل حكومة وطنية. للمزيد ينظر: محمد سرافراز، حركة طالبان من النشوء حتى السقوط، ط١، تقديم أحمد موصللي، دار الميزان، لبنان، ٢٠٠٨، ص٣٤-٣٩.

(14) Hooman Peimani, Op. Cit., P303-304.

(١٥) مرتضى دامن پاک جامی، منبع قبلی، ص٢٨٤.

(١٦) **مجلس الوزراء (COM):** اعلى هيئة للسياسة وصنع القرار في منظمة التعاون الاقتصادي، يتألف من وزراء خارجية الدول الاعضاء الذين يجتمعون في دورات عادية وغير رسمية واستثنائية. وللمجلس ان يقترح، اذا رأى ذلك ضرورياً، عقد اجتماعات للوزراء الاخرين لصياغة الخطط والمشاريع كل في مجاله من خلال اجتماعات وزارية قطاعية او مشتركة. ومجلس الوزراء مسؤول عن اتخاذ القرارات بشأن: الموافقة على السياسات والاستراتيجيات وبرامج العمل؛ تعيين الإدارة العليا (الأمين العام ونوابه والمديرين)؛ إنشاء لجان فرعية أو مخصصة؛ الموافقة على الميزانيات السنوية وتقارير التدقيق؛ تحديد الاشتراكات المقررة في ميزانية الدول الأعضاء؛ الموافقة على القواعد واللوائح المالية والإدارية والمخططات التنظيمية وغيرها. انعقد مجلس الوزراء الاول لمنظمة التعاون الاقتصادي في طهران يومي ٢٢-٢٣ ايار ١٩٩١ من الدول الاعضاء الثلاث المؤسسين والامين العام للمنظمة علي رضا سالاري. للمزيد ينظر: الموقع الرسمي لمنظمة التعاون الاقتصادي، تاريخ الزيارة ٢٠٢٣/١/٢٦، https://eco.int/eco-organs/council-of-ministers-com

(١٧) روزنامه اطلاعات، شماره ١٩٥٥٠، شنبه ٢٦ بهمن ١٣٧٠، ١٥ فوريه ١٩٩٢، ص١.

(18) https://eco.int/wp-content/uploads/2023/04/150588292771920gohuerf0q4333nndlcmlhcvt6.pdf

(19) https://eco.int/history/

(٢٠) روزنامه اطلاعات، شماره ١٩٥٥٠، شنبه ٢٦ بهمن ١٣٧٠، ١٥ فوريه ١٩٩٢، ص١.

(٢١) عبد الرزاق مطلك الفهد، المصدر السابق، ص٥٠.

(٢٢) روزنامه اطلاعات، شماره ١٩٥٥١، يكشنبه ٢٧ بهمن ١٣٧٠، ١٦ فوريه ١٩٩٢، ص١.

(٢٣) همان، ص٢.

[٢٤] **آية الله اكبر هاشمي بهرماني رفسنجاني (١٩٣٤-٢٠١٧):** ولد في قرية بهرمان بمدينة رفسنجان في محافظة كرمان جنوب شرقي إيران. اختير اسم "الهاشمي" لعائلته نسبة الى اسم جد والده الحاج هاشم، مع انهم ليسوا من السادة. تلقى تعليمه الاولي في قريته وفي عمر الرابعة عشر واصل تعليمه الديني في حوزة قم. اعتقل مرات عدة قبل انطلاق الثورة الإسلامية، وكان احد رجالها منذ انطلاقتها الاولى، كما كان عضواً مؤثراً وبارزاً في المجلس الثوري خلال انتصارها. تابع نشاطه في المجالات المختلفة، وتقلد العديد من المناصب المهمة، منها: عضو مجلس الثورة المكون من خمسة اعضاء، وعضو المجلس الفقهي واحد مؤسسي الحزب الجمهوري الإسلامي، ووزير الداخلية بالوكالة (١٩٧٩-١٩٨٠)، وقائد الدفاع المقدس منذ عام ١٩٨٣، وأول رئيس لمجلس الشورى الإسلامي الإيراني (١٩٨٠-١٩٨٩)، وعينه آية الله الخميني في ٢ حزيران ١٩٨٨ نائب القائد العام للقوات المسلحة المتمتع بصلاحيات كافة. انتخب الرئيس الرابع للجمهورية الإسلامية الإيرانية لولايتين. وشغل منصب رئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام (١٩٩٧-٢٠١٦)، فضلاً عن العديد من المناصب الادارية والحكومية والاكاديمية. توفي على اثر ازمة قلبية عن عمر ناهز ٨٢ عاماً. للمزيد ينظر: احمد فاضل السعدي (الجادري) ونغمة خوشحالي، موسوعة اعلام الثورة الإسلامية في إيران ١٩٦٣-٢٠١٣، ط١، رقم الإصدار ١١٤، مركز العراق للدراسات، بغداد، ٢٠١٧، ص٣٤٢-٣٤٣؛ رفسنجاني، حياتي، ترجمة دلال عباس، ط١، دار الساقي، لبنان، ٢٠٠٥، ص ١٧ وما بعدها؛ مركز اسناد آيت الله هاشمى رفسنجانى، خلاصه زندگى نامه آيت الله هاشمى رفسنجانى، مشاهده آن در ٢٠٢٣/١٢/٢٨، https://rafsanjani.ir/#landing

[٢٥] روزنامه اطلاعات، شماره ١٩٥٥١، منبع قبلى، ص٢.

[٢٦] مرتضى دامن پاک جامى، منبع قبلى، ص٢٨٤.

[٢٧] روزنامه اطلاعات، شماره ١٩٥٥٠، منبع قبلى، ص١.

[٢٨] روزنامه اطلاعات، شماره ١٩٥٥٢، دوشنبه ٢٨ بهمن ١٣٧٠، ١٧ فوريه ١٩٩٢، ص٢.

[٢٩] همان، ص٣.

[٣٠] روزنامه اطلاعات، شماره ١٩٥٥٣، سه شنبه ٢٩ بهمن ١٣٧٠، ١٨ فوريه ١٩٩٢، ص٢.

[31] Aditional Protocol on Preferential Tariffs, 1st Summit Additional Protocol, Annex-IX, Tehran, 1992, p1.
https://eco.int//parameters/eco/modules/cdk/upload/content/general_content/3440/1497169209537ujine1tfo1370frm2v3i7h9pt7.pdf

[32] Tehran Communiqué, 1st Summit Communique, Annex-X, Tehran, 1992, p1-2.
https://eco.int//parameters/eco/modules/cdk/upload/content/general_content/3440/1497169239721ujine1tfo1370frm2v3i7h9pt7.pdf

[٣٣] روزنامه اطلاعات، شماره ١٩٥٥٣، منبع قبلى، ص٢.

[٣٤] همان، ص٢.

[35] Tehran Communiqué, 1st Summit Communique, Annex-X, Tehran, 1992, Op.Cit., p1-2.

(٣٦) روزنامه جمهوری إسلامی، شماره ٣٨٦١، سال چهاردهم، شنبه ١١ مهر ١٣٧١، ص٢؛ روزنامه اطلاعات، شماره ١٩٥٥٣، منبع قبلی، ص٢.

(٣٧) للمزيد عن المنظمة المقترحة ينظر: وجدان كارون فريح التميمي، سياسة إيران تجاه جمهوريات آسيا الوسطى ١٩٩١-١٩٩٧، ط١، مركز الكتاب الأكاديمي، عمّان-الأردن، ٢٠٢٣، ص٢٩٢-٢٩٧.

(38) Dilip Hiro, Inside Central Asia; Apolitical and cultural history of Uzbekistan, Turkmenistan, Kazakhstan, Kyrgyzstan, Tajikistan, Turkey, and Iran, First published , Peter Mayer Publishers, New York, 2009, P379.

(39) Hooman Peimani, Op. Cit., P304.

(٤٠) **آية الله الخميني (١٩٠٢-١٩٨٩):** روح الله بن مصطفى بن احمد الموسوي الخميني، ولد بمدينة خُمين، والتحق بالحوزة العلمية في مدينة آراك عام ١٩٢١، وهاجر الى مدينة قم لمواصلة دراسته في حوزتها، ومزاولة التدريس فيها. بدأ دوره في قيادة الثورة ضد الحكم الشاهنشاهي عام ١٩٦١، وانطلق في نضاله العلني عام ١٩٦٣ حينما ادان الشاه لمنحه امتيازات للمستشارين العسكريين الأمريكيين. نفي الى تركيا عام ١٩٦٤، وفي عام ١٩٦٥ توجه الى منفاه الثاني في النجف، واستمرت اقامته فيها ١٣ عاماً. وأُخرج من النجف الى باريس عام ١٩٧٨ وفيها شكل مجلس قيادة الثورة الإسلامية في إيران بداية عام ١٩٧٩، وعاد الى بلاده في ١ شباط ١٩٧٩، وبعد الثورة نودي به الدستور الجديد قائداً للثورة، ومؤسس الجمهورية الإسلامية، والقائد الأعلى لها، وإمام العالم الإسلامي. وهو فضلاً عن ذلك مرجع ديني شيعي، سياسي، فيلسوف، وكاتب. للمزيد ينظر: احمد فاضل السعدي (الجادري) ونغمة خوشحالي، المصدر السابق، ص٢١-٢٦؛ اروند ابراهيميان، تاريخ إيران الحديثة، ترجمة مجدي صبحي، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ٢٠١٤، ص٢٦٧.

(٤١) مرتضى فيروزى، بررسى اهداف و منافع ژئوپليتيكى إيران و تركيه در آسياى مركزى (با تأكيد بر ازبكستان)، پايان نامه كارشناسى ارشد، دانشكده ادبيات و علوم انسانى دكتر على شريعتى، دانشكاه فردوسى، مشهد، خرداد ١٣٩٣، ص١٠٠-١٠١.

(42) Dilip Hiro, Op. Cit., P379.

(٤٣) سيرجي شاشكوف، العلاقات الروسية-الإيرانية: إلى أين، ط١، دراسات استراتيجية، العدد ١٥٩، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، الامارات العربية المتحدة، ٢٠١٠، ص٤٤-٤٥.

(٤٤) عمار جفال، التنافس التركي- الإيراني في آسيا الوسطى والقوقاز، ط١، دراسات استراتيجية، العدد ١٠٦، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، ٢٠٠٥، ص٤٦.

(45) Martin McCauley, Afghanistan and Central Asia a Modern history, Pearson Education Limited, Great Britain, London, 2002, p135.

(46) http://eco.int//parameters/eco/modules/cdk

للمزيد ينظر الملحق رقم (١).

(٤٧) وصفت منطقة آسيا الوسطى بالغنى الخرافي، إذ النفط والغاز موجودان في كل مكان تقريباً، لاسيما في كازاخستان وأوزبكستان، ووجود اكثر من الف نوع من الخامات القيمة في كازاخستان وحدها، كما تمتلك طاجيكستان احد اكبر

رواسب اليورانيوم في العالم، فضلاً عن القطن والفضة والذهب والنفط والغاز الطبيعي الموجود في المنطقة. للمزيد ينظر:

Martin McCauley, Op. Cit., p61.

(48) Hooman Peimani, Op. Cit., P304-305.

(٤٩) للمزيد ينظر: وجدان كارون فريح التميمي، المصدر السابق، ص٢٩٧-٢٩٨.

(٥٠) مرتضى فيروزى، منبع قبلى، ص١٠٠-١٠١.

(٥١) مجيد عباسى اشلقى و مرتضى دامن پاك جامى، منبع قبلى، ص٦٤.

(٥٢) روزنامه اطلاعات، شماره ١٩٨٣٦، شنبه ١٧ بهمن ١٣٧١، ٦ فوريه ١٩٩٣، ص٤.

(٥٣) روزنامة اطلاعات، چاپ دوم، شماره ١٩٨٣٧، ١٩ بهمن ١٣٧١، ٨ فوريه ١٩٩٣، ص٤.

(٥٤) روزنامه جمهورى اسلامى، شماره ٤٠٧٩، سال پانزدهم، سه شنبه ١٥ تير ١٣٧٢، ص٣.

(٥٥) روزنامه جمهورى اسلامى، شماره ٤٠٨٠، سال پانزدهم، چهار شنبه ١٦ تير ١٣٧٢، ص٣.

(٥٦) تضمن اعلان إسطنبول: اعطاء أولوية قصوى لتطوير بنى تحتية حديثة وفعالة، لاسيما في قطاع النقل بتطوير وبناء شبكات المواصلات لربط الدول الأعضاء لتزويدها بإمكانية الوصول إلى مناطق العالم الاخرى، ومشاركة القطاع الخاص في الأنشطة الاقتصادية الإقليمية، وبهدف الارتقاء الاقتصادي يجب التنسيق لتسخير الموارد البشرية والمادية الهائلة للمنطقة، والتشديد على إقامة روابط اقتصادية وتجارية أقوى من خلال إعطاء أولوية عالية لتحرير التجارة وإنشاء المؤسسات المالية لتعزيز النمو الاقتصادي المستدام في المنطقة، وخلق أسواق حدودية ومناطق تجارة وصناعة حرة وشركة نقل متعددة الوسائط، والموافقة على إنشاء مقر لشركات النقل البحري وخطوط الطيران التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي في إيران، وشركة إعادة التأمين في باكستان، ومصرف التجارة والتنمية التابع لمنظمة التعاون الاقتصادي في تركيا، واكد الاعلان على تعزيز التعاون العلمي والتقني والثقافي وبشكل خاص تطوير التكنولوجيا ونقلها بين الدول الأعضاء، والافادة من مرافق إطلاق الأقمار الصناعية الموجودة في عدد من الدول الأعضاء، وإقامة معارض مشتركة، وتشجيع السياحة، فضلاً عن عدد من القرارات الاخرى في مجالات الطاقة، والزراعة، والتعليم، والبيئة. للمزيد ينظر: روزنامه جمهورى اسلامى، شماره ٤٠٨١، سال پانزدهم، پنجشنبه ١٧ تير ١٣٧٢، ص٣.

(٥٧) سيرجي شاشكوف، المصدر السابق، ص٤٦.

(٥٨) وجدان كارون فريح التميمي، المصدر السابق، ص٢٧٩.

(59) https://eco.int/wp-content/uploads/2023/04/15058821293872gohuerf0q4333nndlcmlhcvt6.pdf

(٦٠) تقع مدينة بافق في محافظة يزد وسط إيران.

(٦١) روزنامه اطلاعات، شماره ٢٠٤٤٠، سه شنبه ٢٣ اسفند ١٣٧٣، ١٤مارس ١٩٩٥، ص١-٢.

(٦٢) روزنامه اطلاعات، شماره ٢٠٤٤٢، پنجشنبه ٢٥ اسفند ١٣٧٣، ١٦ مارس ١٩٩٥، ص١-٢.

(63) https://eco.int/4th-summit-ashgabat-14-15-may-1996/

(٦٤) روزنامه جمهورى اسلامى، شماره ٤٩٠٦، سال هفدهم، بنجشنبه ٢٧ ارديبهشت ١٣٧٥، ص٢.

(٦٥) سيأتي ذكره لاحقاً.

(٦٦) روزنامه اطلاعات، شماره ٢٠٧٦٦، چهار شنبه ٢٦ ارديبهشت ١٣٧٥، ١٥ مه ١٩٩٦، ص٢.

(٦٧) روزنامه اطلاعات، شماره ٢٠٧٦٧، بنچشنبه ٢٧ اردیبهشت ١٣٧٥، ١٦ مه ١٩٩٦، ص٣.

(٦٨) روزنامه جمهوری اسلامی، شماره ٣٨٣٠، سال چهاردهم، چهار شنبه ٤ شهر یور ١٣٧١، ص٢.

(٦٩) **شبکه خبری تحلیلی صنعت حمل و نقل (تین نیوز)**، خط ریلی که هاشمی رفسنجانی آن را نقطه عطف تاریخ منطقه نامید، تاریخ انتشار ٩/ ٦/ ١٣٩٨، مشاهده آن در ٢٠٢٤/٢/٢٥، https://www.tinn.ir

(70) Dilip Hiro, Op. Cit., P382.

(٧١) روزنامه جمهوری اسلامی، شماره ٤٩٠٦، سال هفدهم، بنچشنبه ٢٧ اردیبهشت ١٣٧٥، ص ١٢.

(٧٢) روزنامه جمهوری اسلامی، شماره ٤٩٠٤، سال هفدهم، سه شنبه ٢٥ اردیبهشت ١٣٧٥، ص ١٥.

(٧٣) همان، ص ١٥؛ ملحق صحيفة كيهان العربي، العدد ٣٧٩٠، السنة السابعة عشرة، الثلاثاء ٣ كانون الاول ١٩٩٦، ص١٦.

(٧٤) **شبکه خبری تحلیلی صنعت حمل و نقل (تین نیوز)**، خط ریلی که هاشمی رفسنجانی آن را نقطه عطف تاریخ منطقه نامید، منبع قبلی.

(٧٥) روزنامه جمهوری اسلامی، شماره ٤٩٠٤، منبع قبلی، ص ١٥.

(٧٦) همان، ص٢.

(٧٧) **شبکه خبری تحلیلی صنعت حمل و نقل (تین نیوز)**، خط ریلی که هاشمی رفسنجانی آن را نقطه عطف تاریخ منطقه نامید، منبع قبلی.

(٧٨) وجدان كارون فريح التميمي، المصدر السابق، ص٢٨١.

(79) Dilip Hiro, Op. Cit., P382.

(٨٠) روزنامه جمهوری اسلامی، شماره ٤٩٠٥، سال هفدهم، چهار شنبه ٢٦ اردیبهشت ١٣٧٥، ص٢.

(٨١) **علي اكبر ولايتي (١٩٤٥-)**: ولد في قرى مدينة شميران في محافظة طهران، واهتم بالشؤون السياسية منذ مرحلة الاعدادية واستجوب من قبل السافاك لاكثر من مرة، ودرس العلوم الطبية بجامعة طهران وتخرج طبيب اطفال، ثم اكمل دراسته في جامعة جونز هوبكنز الامريكية، شغل العديد من المناصب، منها: نائب وزير الصحة، ممثل طهران في الدورة الاولى لمجلس الشورى، وزير الخارجية الإيرانية لمدة ستة عشر عاماً، والسكرتير العام للمجمع العالمي لأهل البيت، وعضو مجمع تشخيص مصلحة النظام، شغل منذ عام ١٩٩٧ منصب مستشار المرشد الاعلى للشؤون الدولية. للمزيد ينظر: احمد فاضل السعدي (الجادري) ونغمة خوشحالي، المصدر السابق، ص٣٣٧؛ **پایگاه اطلاع رسانی و نشر آثار دکتر علی‌اکبر ولایتی، مشاهده آن در ٢٠٢٣/٨/٧**، https://velayati.ir

(٨٢) ملحق صحيفة كيهان العربي، العدد ٣٧٠٢، السنة السادسة عشرة، الاحد ١٤ تموز ١٩٩٦، ص٨.

(٨٣) **گفتگوی اختصاصی آوا دیپلماتیک با آقای آواز بیک عبدالرزاق اف، سفیر جمهوری قرقیزستان در ایران**، ١٣٩٨/٠٩/١٩، کانال تلگرام گفتگوی اختصاصی، گفتگوی دیپلماتیک، مشاهده آن در ٢٠٢٣/٩/٢٢، https://avadiplomatic.com

(٨٤) أيرين فرانك وديفيد برانستون، طريق الحرير، ترجمة أحمد محمود، المجلس الاعلى للثقافة، المشروع القومي للترجمة، مطابع الاهرام، مصر، (د.ت)، ص٧.

(٨٥) أيرين فرانك وديفيد براونستون، المصدر السابق، ص٧.

(٨٦) افتتح خط سكة حديد بافق-مشهد في ٣ أيار ٢٠٠٥، بطول ١٠٠٠ كيلو متر، وبكلفة ٤٠٠ مليار تومان، ومن بين ميزاته تسريع نقل البضائع من أوزبكستان وطاجيكستان وكازاخستان وقيرغيزستان، وتقليص المسافة بين مشهد وبندر عباس الى ٨٠٠ كيلو متر، كما قلص الوقت من سرخس الى بندر عباس من ٦ الى ٤ ايام. للمزيد ينظر: مهر خبر كزارى، با حضور رئيس جمهورى راه آهن بافق-مشهد به بهره بردارى رسيد، تاريخ انتشار ١٣ اردیبهشت ١٣٨٤، مشاهده آن در ٢٠٢٣/١١/١، https://www.mehrnews.com/news

(٨٧) وجدان كارون فريح التميمي، المصدر السابق، ص٢٨٣-٢٨٤. للمزيد عن خط السكك الحديدية ينظر الملحق رقم (٢).

(٨٨) روزنامه جمهورى اسلامى، شماره ٤٩٠٦، منبع قبلى ، ص٢.

(٨٩) صحيفة كيهان العربي، العدد ٣٩٢٧، السنة السابعة عشرة، الاربعاء ٣٠ نيسان ١٩٩٧، ص٦.

(90) Hooman Peimani, Op. Cit., P306.

(٩١) مرتضى دامن پاک جامى، منبع قبلى، ص٢٨٥.

(٩٢) روزنامه اطلاعات، شماره ٢٠٨٦٣، شنبه ٢٤ شهريور ١٣٧٥، ١٤س‌پ‌تامبر ١٩٩٦، ص٣.

(٩٣) روزنامه اطلاعات، شماره ٢٠٨٦٤، يكشنبه ٢٥ شهر يور ١٣٧٥، ١٥س‌پ‌تامبر ١٩٩٦، ص٢.

(٩٤) للمزيد عن الأهداف ينظر:

Treaty of Izmir, 14 September 1996, P3.

https://eco.int/parameters/eco/modules/cdk/upload/content/general_content/3512/1499586597300jk8s96cm6jnohhj2556coont44.pdf

(95) Hooman Peimani, Op. Cit., P306.

(٩٦) فريدريك ستار، المصدر السابق، ص١٩-٢٠.

(٩٧) مرتضى دامن پاک جامى، منبع قبلى، ص٢٨٥.

(٩٨) همان، ص٢٨٥.

(٩٩) روزنامه اطلاعات، شماره ٢٠٨٦٤، يكشنبه ٢٥ شهر يور ١٣٧٥، ١٥س‌پ‌تامبر ١٩٩٦، ص٢.

(١٠٠) مرتضى دامن پاک جامى، منبع قبلى، ص٢٨٥.

(١٠١) وجدان كارون فريح التميمي، المصدر السابق، ص٢٩٠-٢٩١.

(102) Hooman Peimani, Op. Cit., P307.

(١٠٣) مجيد عباسى اشلقى و مرتضى دامن پاك جامى، منبع قبلى، ص٧٨.

(١٠٤) مرتضى دامن پاک جامى، منبع قبلى، ص٢٩٠.

(105) Hooman Peimani, Op. Cit., P304.

(106) https://eco.int/member-states/

(107) https://eco.int/book-category/transport_map/

مجلة دراسات تاريخية
Journal of Historical Studies

المصادر

أولاً: الوثائق المنشورة

١- وثائق منظمة التعاون الاقتصادي

1- Aditional Protocol on Preferential Tariffs, 1st Summit Additional Protocol, Annex-IX, Tehran, 1992.
https://eco.int//parameters/eco/modules/cdk/upload/content/general_content/3440/1497169209537ujine1tfo1370frm2v3i7h9pt7.pdf

2- Tehran Communiqué, 1st Summit Communique, Annex-X, Tehran, 1992.
https://eco.int//parameters/eco/modules/cdk/upload/content/general_content/3440/1497169239721ujine1tfo1370frm2v3i7h9pt7.pdf

3- Treaty of Izmir, 14 September 1996.
https://eco.int/parameters/eco/modules/cdk/upload/content/general_content/3512/1499586597300jk8s96cm6jnohhj2556coont44.pdf

4- https://eco.int/4th-summit-ashgabat-14-15-may-1996/

5- https://eco.int/wp-content/uploads/2023/04/15058829277192gohuerf0q4333nndlcmlhcvt6.pdf

ثانياً: المذكرات

١-رفسنجاني، حياتي، ترجمة دلال عباس، ط١، دار الساقي، لبنان، ٢٠٠٥.

ثالثاً: الرسائل والاطاريح الجامعية

١-مرتضى فيروزى، بررسى اهداف و منافع ژئوپليتيكى إيران و تركيه در آسياى مركزى (با تأكيد بر ازبكستان)، پايان نامه كارشناسى ارشد، دانشكده ادبيات و علوم انسانى دكتر على شريعتى، دانشگاه فردوسى، مشهد، خرداد ١٣٩٣.

رابعاً: الكتب

١- الكتب العربية والمعربة

١-اروند ابراهيميان، تاريخ إيران الحديثة، ترجمة مجدي صبحي، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ٢٠١٤.

٢-أيرين فرانك وديفيد برانستون، طريق الحرير، ترجمة أحمد محمود، المجلس الاعلى للثقافة، المشروع القومي للترجمة، مطابع الاهرام، مصر، (د.ت).

٣-سيرجي شاشكوف، العلاقات الروسية-الإيرانية: إلى أين، ط١، دراسات استراتيجية، العدد ١٥٩، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، الامارات العربية المتحدة، ٢٠١٠.

٤-عبد الرزاق مطلك الفهد، دول آسيا الوسطى المسلمة المستقلة [بين مطامع دول الجوار ومحاولات الهيمنة الامريكية]، (د.ن)، (د.م)، ٢٠١٠.

٥-عمار جفال، التنافس التركي- الإيراني في آسيا الوسطى والقوقاز، ط١، دراسات استراتيجية، العدد ١٠٦، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، ٢٠٠٥.

٦-محمد سرافراز، حركة طالبان من النشوء حتى السقوط، ط١، تقديم أحمد موصللي، دار الميزان، لبنان، ٢٠٠٨.

٧-وجدان كارون فريح التميمي، سياسة إيران تجاه جمهوريات آسيا الوسطى ١٩٩١-١٩٩٧، ط١، مركز الكتاب الأكاديمي، عمّان-الأردن، ٢٠٢٣.

٢- الكتب الانكليزية

1-Dilip Hiro, Inside Central Asia; Apolitical and cultural history of Uzbekistan, Turkmenistan, Kazakhstan, Kyrgyzstan, Tajikistan, Turkey, and Iran, First published , Peter Mayer Publishers, New York, 2009.

2-Hooman Peimani, Conflict and Security in Central Asia and the Caucasus, ABC-CLIO, LLC, California, 2009.

3-Martin McCauley, Afghanistan and Central Asia a Modern history, Pearson Education Limited, Great Britain, London, 2002.

٣- الكتب الفارسية

١-مرتضى دامن پاک جامی، دیپلماسی اقتصادی جمهوری إسلامی إیران در آسیای مرکزی، چاپ اول، دفتر مطالعات سیاسی وبین المللی، مرکز چاپ وانتشارات، وزارت امور خارجه، تهران، ١٣٨٨.

خامساً: البحوث المنشورة

١-مجید عباسی اشلقی و مرتضی دامن پاك جامی، جمهوری إسلامی ایران و سازمان همکاریهای اقتصادی اکو، بیست سال پس از گسترش این سازمان، فصلنامه مطالعات آسیای مرکزی وقفقاز، شماره ٨٤، وزارت امور خارجه، تهران، زمستان ١٣٩٢.

سادساً: الصحف

١- الصحف باللغة الفارسية

١- روزنامه اطلاعات، شماره ١٩٥٥٠، شنبه ٢٦ بهمن ١٣٧٠، ١٥ فوريه ١٩٩٢.
٢- روزنامه اطلاعات، شماره ١٩٥٥١، يكشنبه ٢٧ بهمن ١٣٧٠، ١٦ فوريه ١٩٩٢.
٣- روزنامه اطلاعات، شماره ١٩٥٥٢، دوشنبه ٢٨ بهمن ١٣٧٠، ١٧ فوريه ١٩٩٢.
٤- روزنامه اطلاعات، شماره ١٩٥٥٣، سه شنبه ٢٩ بهمن ١٣٧٠، ١٨ فوريه ١٩٩٢.
٥- روزنامه اطلاعات، شماره ١٩٨٣٦، شنبه ١٧ بهمن ١٣٧١، ٦ فوريه ١٩٩٣.
٦- روزنامه اطلاعات، چاپ دوم، شماره ١٩٨٣٧، ١٩ بهمن ١٣٧١، ٨ فوريه ١٩٩٣.
٧- روزنامه اطلاعات، شماره ٢٠٤٤٠، سه شنبه ٢٣ اسفند ١٣٧٣، ١٤مارس ١٩٩٥.
٨- روزنامه اطلاعات، شماره ٢٠٤٤٢، پنجشنبه ٢٥ اسفند ١٣٧٣، ١٦ مارس ١٩٩٥.
٩- روزنامه اطلاعات، شماره ٢٠٧٦٦، چهار شنبه ٢٦ ارديبهشت ١٣٧٥، ١٥ مه ١٩٩٦.
١٠- روزنامه اطلاعات، شماره ٢٠٧٦٧، بنچشنبه ٢٧ ارديبهشت ١٣٧٥، ١٦ مه ١٩٩٦.
١١- روزنامه اطلاعات، شماره ٢٠٨٦٣، شنبه ٢٤ شهريور ١٣٧٥، ١٤س‌پتامبر ١٩٩٦.
١٢- روزنامه اطلاعات، شماره ٢٠٨٦٤، يكشنبه ٢٥ شهر يور ١٣٧٥، ١٥س‌پتامبر ١٩٩٦.
١٣- روزنامه جمهوری اسلامی، شماره ٣٨٣٠، سال چهاردهم، چهار شنبه ٤ شهر يور ١٣٧١.
١٤- روزنامه جمهوری اسلامی، شماره ٣٨٦١، سال چهاردهم، شنبه ١١ مهر ١٣٧١.
١٥- روزنامه جمهوری اسلامی، شماره ٤٠٧٩، سال پانزدهم، سه شنبه ١٥ تير ١٣٧٢.
١٦- روزنامه جمهوری اسلامی، شماره ٤٠٨٠، سال پانزدهم، چهار شنبه ١٦ تير ١٣٧٢.
١٧- روزنامه جمهوری اسلامی، شماره ٤٠٨١، سال پانزدهم، پنجشنبه ١٧ تير ١٣٧٢.
١٨- روزنامه جمهوری اسلامی، شماره ٤٩٠٦، سال هفدهم، بنچشنبه ٢٧ ارديبهشت ١٣٧٥.
١٩- روزنامه جمهوری اسلامی، شماره ٤٩٠٤، سال هفدهم، سه شنبه ٢٥ ارديبهشت ١٣٧٥.
٢٠- روزنامه جمهوری اسلامی، شماره ٤٩٠٥، سال هفدهم، چهار شنبه ٢٦ ارديبهشت ١٣٧٥.

٢- الصحف الايرانية باللغة العربية

١- ملحق صحيفة كيهان العربي، العدد ٣٧٠٢، السنة السادسة عشرة، الاحد ١٤ تموز ١٩٩٦.
٢- ملحق صحيفة كيهان العربي، العدد ٣٧٩٠، السنة السابعة عشرة، الثلاثاء ٣ كانون الاول ١٩٩٦
٣- صحيفة كيهان العربي، العدد ٣٩٢٣، السنة السابعة عشرة، الخميس ٢٤ نيسان ١٩٩٧.
٤- صحيفة كيهان العربي، العدد ٣٩٢٧، السنة السابعة عشرة، الاربعاء ٣٠ نيسان ١٩٩٧.

سابعاً: الموسوعات

١- احمد فاضل السعدي (الجادري) ونغمة خوشحالي، موسوعة اعلام الثورة الإسلامية في إيران ١٩٦٣-٢٠١٣، ط١، رقم الإصدار ١١٤، مركز العراق للدراسات، بغداد، ٢٠١٧.

ثامناً: المواقع الالكترونية

١- **پایگاه اطلاع رسانی و نشر آثار دکتر علی‌اکبر ولایتی، مشاهده آن در ٨/٧/ ٢٠٢٣،** https://velayati.ir

٢- **شبکه خبری تحلیلی صنعت حمل و نقل (تین نیوز)،** خط ریلی که هاشمی رفسنجانی آن را نقطه عطف تاریخ منطقه نامید، تاریخ انتشار ٩/ ٦/ ١٣٩٨، مشاهده آن در٢٠٢٤/٢/٢٥، https://www.tinn.ir

٣- **گفتگوی اختصاصی آوا دیپلماتیک با آقای آواز بیک عبدالرزاق اف، سفیر جمهوری قرقیزستان در ایران،** ١٣٩٨/٠٩/١٩، کانال تلگرام گفتگوی اختصاصی، گفتگوی دیپلماتیک، مشاهده آن در ٢٠٢٣/٩/٢٢، https://avadiplomatic.com

٤- مهر خبر گزاری، با حضور رییس جمهوری راه آهن بافق-مشهد به بهره برداری رسید، تاریخ انتشار ١٣ اردیبهشت ١٣٨٤، مشاهده آن در ٢٠٢٣/١١/١، https://www.mehrnews.com/news

٥- الموقع الرسمي لمنظمة التعاون الاقتصادي: https://eco.int/

a. https://eco.int/eco-organs/council-of-ministers-com
b. https://eco.int/history/
c. http://eco.int//parameters/eco/modules/cdk
d. https://eco.int/member-states/
e. https://eco.int/book-category/transport_map/

٦- مركز اسناد آیت الله هاشمی رفسنجانی، خلاصه زندگی نامه آیت الله هاشمی رفسنجانی، مشاهده آن در ٢٠٢٣/١٢/٢٨، https://rafsanjani.ir/#landing

مجلة دراسات تاريخية
Journal of Historical Studies